جامعة محمد بوضياف – المسيلة -

كلية : العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم : العلوم الاقتصادية

الرقم التسلسلي:.....

مذكرة مكملة لنيل شهادة : الماستر

تخصص : اقتصاديات البنوك والتمويل

العنوان

التنسيق بين السياستين النقدية والمالية ودوره في معالجة الاختلالات الاقتصادية
دراسة حالة الجزائر 2004- 2014

إعداد الطالبة:

زلاقي حنان

تاريخ المناقشة: 30-05-2016

أمام لجنة المناقشة المكونة من:

أ.طيبي الطيب	جامعة محمد بوضياف المسيلة	رئيسا
أ.قدوري نور الدين	جامعة محمد بوضياف المسيلة	مشرفا ومقررا
د.صلاح محمد	جامعة محمد بوضياف المسيلة	ممتحنا

السنة الجامعية : 2015-2016 م

إهداء

بقدر الكم تكتسب المعالي

و من طلب العلى سهر الليالي

اهدي قلبي الذي تحول إلى بحيرة ،لكن قارب النجاة ينقذني دائما إلا وهو إيماني بالله سبحانه وتعالى، اكتب إهدائي

إلى الشجرة المباركة التي حمتني بظلالها والكنز الثمين الذي وهبني الله إياه سبحانه وتعالى

عائلتي إلى من حملتني وهنا على وهن ومدتني بالحنان وسهرت الليالي من اجلي وكرست حياتها لأكون صورة مثالية لها، إلى احن واعز أم قرة عيني أمي

إلى من كرس حياته في تربيتي وتعليمي وأدرك صباي وشبابي ،إلى من وصلت إليه بفضله بعد فضل الله عز وجل، إلى رمز الكبرياء وقمة العطاء أبي

إلى من ترعرعت معهم ونمى غصني بينهم وزادت محبتي بهم

إلى أخواتي الأحبة وأزواجهم

و إلى إخوتي الأعزاء

إلى مصدر المحبة والحنان جدتي أطال الله في عمرها

إلى من أنار لي الطريق في سبيل تحصيل المعرفة ولو بقدر بسيط أساتذتي الكرام

محمد صلاح ، لقليطي لخضر،حدباوي أسماء، لعجال لعمرية ، بنابي فتيحة.

إلى صديقات العمر سامية محمدي ونبيلة براخلية

إلى كل من ذكرهم قلبي ونساهم قلمي جميعا اهدي بذرة عملي وثمرة تعبي

إلى طلبة العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاديات بنوك وتمويل

دفعة 2016

إلى كل من احترمه وعرفته وعرفني

حنان

تشكر و عرفان

الحمد لله على نعمه التي لا تحصى و لا تعد و الشكر
على منه و كرمه و توفيقه بأنه يسر لي
سبل هذا البحث فله الحمد في الأولى و الآخرة و له الحمد
حتى يرضى و له الحمد بعد الرضى
و اذا كان الشكر بالنعم واجبا،فشكر الناس
من شكر الله،و كم يشرفني أن أتقدم بخالص الشكر
و التقدير لأستاذي الفاضل و المحترم:
قدوري نور الدين
و له عظيم الامتنان لقبوله الإشراف علي، فكان
هذا أول الفضل و كم كان في توجيهاته
و كلماته ما يشحذ همي، كلما خانتني العزم،
كم كان في صبره و طيبته و سعة صدره عنوانا لي
على إتمام هذا البحث فله الشكر خالصا
على ما قدمه لي فجزاه الله عنا خير الجزاء
و في الأخير لا أنسى أن أتقدم باسمي معاني الشكر
و أجمل معاني التقدير لكل من علمني حرفا،
وكل من قدم لي يد المساعدة من قريب أو بعيد
و لو حتى بكلمة طيبة
كما لايفوتني أن أتقدم بجزيل الشكر الى من ساعدنا
في انجاز هذا العمل خصوصا صاحب مكتبة السفير.

فهرس المحتويات

فهرس الموضوعات

الإهداء.....
التشكرات.....
فهرس المحتويات .....I-III
قائمة الأشكال.....IV
قائمة الجداول.....V
مقدمة عامة.....أ- ز

الفصل الأول : الإطار النظري للسياستين النقدية والمالية

مدخل الفصل 9
المبحث الأول: ماهية السياسة النقدية. 10
المطلب الأول: تعريف السياسية النقدية.....10
المطلب الثاني: أهداف السياسة النقدية. 11
المطلب الثالث: أدوات السياسة النقدية. 17
المبحث الثاني: السياسة النقدية في الفكر الاقتصادي. 22
المطلب الأول: السياسة النقدية من منظور الكلاسيك. 22
المطلب الثاني: السياسة النقدية من منظور الكنزيين. 25
المطلب الثالث: السياسة النقدية من منظور التحليل النقدوي المعاصر.....29
المبحث الثالث: ماهية السياسية المالية.....31
المطلب الأول: تعريف السياسة المالية.....31
المطلب الثاني: أهداف السياسة المالية. 32
المطلب الثالث: أدوات السياسة المالية.....33
المبحث الرابع: السياسة المالية في الفكر الاقتصادي. 34
المطلب الأول: السياسة المالية من منظور التحليل الكلاسيكي.....34
المطلب الثاني: السياسة المالية من منظور الكينزيين.....34
المطلب الثالث: السياسة المالية في التحليل النقدوي. 35

ملخص الفصل:..... 37

الفصل الثاني: التنسيق بين السياستين النقدية والمالية

مدخل الفصل 39

المبحث الأول: الإطار النظري للتنسيق بين السياستين النقدية والمالية 40

المطلب الأول: تعريف التنسيق بين السياستين النقدية والمالية و أهميته..... 40

المطلب الثاني: أساس العلاقة بين السياستين النقدية والمالية

وعلاقتهما بالسياسة الاقتصادية 42

المطلب الثالث: المقارنة بين السياستين النقدية والمالية. 43

المطلب الرابع: فعالية السياستين النقدية والمالية

في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية 44

المبحث الثاني: إجراءات التنسيق بين السياستين النقدية والمالية. 46

المطلب الأول: عوامل نجاح السياستين النقدية والمالية..... 46

المطلب الثاني: شروط التنسيق بين السياستين النقدية والمالية..... 49

المطلب الثالث: مكانة التنسيق بين السياستين النقدية والمالية

ومجال الالتقاء بينهما ..... .50

المبحث الثالث: طبيعة العلاقة بين السياسة النقدية والمالية 51

المطلب الأول: الجدل بين أنصار السياسة النقدية وأنصار السياسة المالية..... 51

المطلب الثاني: السياسة النقدية والمالية في ظل نظام سعر الصرف 52

المطلب الثالث: حدود السياسة الماليةو السياسة النقدية في دول العالم الثالث..... 58

ملخص الفصل..... 60

الفصل الثالث ـــ التنسيق بين السياستين النقدية والمالية في معالجة الاختلالات الاقتصادية في الجزائر 2004-2014 .

مدخل الفصل 62

المبحث الأول:طبيعة السياستين النقدية والمالية في الجزائر 2004- 2014..... 63

المطلب الأول: واقع السياسة النقدية في الجزائر 2004-2014 63

المطلب الثاني: واقع السياسة المالية في الجزائر خلال الفترة 2004-2014 69
المطلب الثالث: واقع التنسيق بين السياستين النقدية والمالية في الجزائر 74
المبحث الثاني:طبيعة العلاقة بين التضخم و البطالة في الجزائر2004-2014..... 75
المطلب الأول: تقدير العلاقة بين التضخم والبطالة في الجزائر 2004-2014..... 75
المبحث الثالث: التنسيق بين السياستين النقدية والمالية في معالجة الاختلالات الاقتصادية في الجزائر 2004-2014..... 79
المطلب الأول: واقع التنسيق بين السياستين النقدية والمالية لمواجهة التضخم في الجزائر 2004-2014 79
المطلب الثاني: : واقع التنسيق بين السياستين النقدية والمالية لمواجهة البطالة في الجزائر 2004-2014 81
ملخص الفصل..... 83
الخاتمة العامة 86
قائمة المصادر والمراجع 91

قائمة الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01	الشكل (1-1): المربع السحري للسياسة النقدية	13
02	الشكل (1-2): الإستراتيجية المتبعة لتحقيق أهداف السياسة النقدية	15
03	الشكل رقم (1-3): مسار السياسة النقدية	21
04	الشكل رقم (1-4): منحنى بياني يوضح الطلب على النقد في التحليل الكلاسيكي.	25
05	الشكل رقم (1-5): منحنى بياني يوضح عرض النقد في التحليل الكينزي.	26
06	الشكل رقم (1-6): منحنى بياني يوضح الطلب على النقد لغرض المعاملات والاحتياط.	28
07	الشكل رقم (1-7): منحنى بياني يوضح الطلب على النقد لغرض المضاربة.	29
08	الشكل رقم (2-1): منحنى بياني يوضح السياسة المالية في ظل سعر صرف ثابت	54
09	الشكل رقم (2-2): منحنى بياني يوضح السياسة النقدية في ظل سعر صرف ثابت	55
10	الشكل رقم (2-3):منحنى بياني يوضح السياسة المالية في ظل سعر صرف عائم	56
11	الشكل رقم (2-4): منحنى بياني يوضح السياسة النقدية في ظل سعر صرف العائم.	57
12	الشكل رقم(3-1):منحنى فليبس في الجزائر خلال الفترة2004-2014	79

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	الجدول (1-1): أدوات السياسة النقدية التي تستخدمها البنوك المركزية	19
02	الجدول رقم (2-1): الفرق بين السياستين النقدية والمالية.	44
03	الجدول رقم (2-2): مقارنة شروط نجاح النموذج الكينزي ووضع دول العالم الثالث.	58
04	الجدول رقم (2-3): مقارنة شروط نجاح النموذج النقدوي ووضع دل العالم الثالث.	59
05	الجدول (3-1): تطور معدلات إعادة التمويل في إطار السوق النقدية في الجزائر خلال للفترة 2004-2014 .	64
06	الجدول (3-2): تطور معدل إعادة الخصم في الجزائر خلال الفترة 2004-2014 .	65
07	الجدول (3-3): تطور معدلات الاحتياطي القانوني في الجزائر خلال الفترة 2004-2014 .	66
08	الجدول (3-4): تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2004-2014 .	67
09	الجدول (3-5): توزيع القروض حسب القطاعات في الجزائر خلال الفترة 2004-2014	68
10	الجدول (3-6): تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة 2004-2014.	71
11	الجدول (3-7): تطور الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة 2004-2014:	72
12	الجدول (3-8): تطور رصيد الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة 2004-2014.	73
13	الجدول (3-9): معدلات التضخم و البطالة في الجزائر خلال الفترة 2004-2014	76
14	الجدول (3-10): حسابات منحنى فليبس في الجزائر خلال الفترة 2004-2014	77
15	الجدول (3-11): تطور التضخم في الجزائر خلال الفترة 2004-2014	80
16	الجدول (3-12): تطور البطالة في الجزائر خلال الفترة 2004-2014	81

مقدمة عامة

مقدمة عامة:

يعتبر التوازن الاقتصادي الكلي محصلة لتوازنات جزئية تتفاعل فيما بينها، والمتمثلة في توازن الأسواق السلعية والنقدية والعمالية، والتي يتم الربط والتنسيق بينها في إطار السياسة الاقتصادية الكلية، حيث أصبح هدف هذه الأخيرة تحقيق التوازن الاقتصادي الكلي، وتصحيح الاختلالات والتقلبات الاقتصادية التي تفرضها الأوضاع الراهنة.

تعد السياستين النقدية و المالية أكثر السياسات تأثيرا على المتغيرات الاقتصادية الكلية، حيث أن مجال تأثير السياسة النقدية هو سوق النقد وأدواتها الرئيسية تتمثل في سعر إعادة الخص، أما فيما يخص السياسة المالية فمجال تأثيرها هو سوق الإنتاج، وباعتبار أن السياستين النقدية والمالية يمثلان العناصر الأساسية للسياسة الاقتصادية للدولة، ويرتبط بعضها ببعض ارتباطا وثيقا مما يستلزم وجود توافق بين الإجراءات والتدابير المتخذة من طرف السلطتين النقدية والمالية، بشكل يضمن عدم التعارض في أهداف كل منهما من اجل سهولة تحقيق الأهداف المرجوة ومعالجة الاختلالات ومن ثمة تحقيق التنمية الاقتصادية.

1. الإشكالية:

استخدمت الجزائر خلال الفترة محل الدراسة 2004-2014 مختلف أدوات السياسة الاقتصادية بما فيها السياستين النقدية والمالية، واختلفت هذه السياسات باختلاف الأوضاع الاقتصادية السائدة لكل مرحلة من المراحل التي مر بها الاقتصاد الجزائري، و نظرا لوجود الاختلالات الاقتصادية آنذاك، يمكننا من طرح الاشكالية التالية:

مامدى مساهمة التنسيق بين السياستين النقدية والمالية في معالجة الاختلالات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (2004-2014) ؟

يقودنا التساؤل السابق إلى طرح أسئلة فرعية تندرج تحت الإشكالية الرئيسية وتتمثل في:

- كيف تؤثر كل من السياستين النقدية والمالية على التوازن الاقتصادي ؟

- ما واقع التنسيق بين السياستين النقدية والمالية في الجزائر؟
- ما هي مختلف الاختلالات الاقتصادية الكلية التي يمكن أن يتعرض لها الاقتصاد الجزائري، وما هي آليات السياسات النقدية والمالية لعلاجها؟

2. الفرضيات:

بغرض تقديم إجابات أولية على التساؤلات السابقة، ارتأينا اقتراح الفرضيات التي سنختبر مدى صدق محتواها في بحثنا هذا، والتي هي على النحو الآتي:

- **الفرضية الأولى**: تهدف السياسات النقدية والمالية إلى الحفاظ على التوازن للاقتصاد عن طريق التأثير على عوامل العرض والطلب، كما تؤثر عن طريق أدواتها على مختلف المتغيرات الاقتصادية الكلية المكونة للنشاط الاقتصادي.
- **الفرضية الثانية**: لم يكن هناك تنسيق بين السياستين النقدية والمالية في الجزائر إلا بعد صدور قانون النقد والقرض 90-10 واكتمل بظهور الأمر03-11، إذ كان له الفضل في ضبط بعض التوازنات الكلية.
- **الفرضية الثالثة**: تتعدد مظاهر الاختلالات الاقتصادية كالتضخم والبطالة، والتي تستدعي السعي بكل أدوات السياسة الاقتصادية خاصة النقدية والمالية ودعمهما بالدرجة الأولى لعلاج هذه الاختلالات وتفادي الآثار السلبية لتحقيق التنمية الاقتصادية.

3. أهمية البحث

يستمد هذا البحث أهميته من العناصر التالية:

- إدراك مكانة السياسات النقدية والمالية وأهميتها في مختلف البلدان لتصحيح أوضاعها الاقتصادية.
- المكانة التي تحتلها أهمية التنسيق بين السياستين المالية والنقدية في إطار السياسة الاقتصادية لمعالجة الأزمات الاقتصادية.
- تحديد الأهداف والأدوات المناسبة التي تنسجم مع الأوضاع الاقتصادية السائدة وبما يساهم في تطوير الاقتصاد الوطني.

4.أهداف البحث:

نسعى من خلال هذا البحث إلى تحقيق الأهداف التالية:

- الإحاطة بمختلف المفاهيم المتعلقة بالسياسات النقدية والمالية من خلال التعرف على المفهوم، الأهداف والأدوات، وكذا العلاقة التي تربط بينهما.
- إظهار العلاقة الموجودة بين السياستين النقدية والمالية وتحديد عوامل وشروط الواجب توفرها لضمان التنسيق بينهما.
- إظهار الاختلالات التي يمكن أن يتعرض لها اي اقتصاد والآليات المتاحة للسياستين النقدية والمالية لعلاج هذه الاختلالات، وتجنب أثارها السلبية التي تؤثر على الموارد المستقبلية.

5.حدود الدراسة:

إن الطبيعة التي يتميز بها موضوع دراستنا جعلت حدوده تعرف ثلاث تصنيفات، وهي على النحو التالي:

- **الحدود الموضوعية:**

تتمثل في إبراز العلاقة بين السياستين النقدية والمالية ودورها معالجة الاختلالات الاقتصادية.

- **الحدود الجغرافية:**

خصص للإحاطة بالاقتصاد الوطني الجزائري.

- **الحدود الزمنية:**

تمثلت فترة الدراسة خلال الفترة (2004-2014).

6.مبررات ودوافع اختيار الموضوع:

هناك عدة مبررات شخصية وموضوعية يمكن إجمالها فيما يلي:

- الاهتمام الواسع والمتزايد للعديد من الدول النامية والمتقدمة بالسياستين النقدية والمالية باعتبارهما أهم أدوات السياسة الاقتصادية الأكثر فعالية في التأثير على النشاط الاقتصادي ومعالجة الأزمات الاقتصادية.
- إبراز الأهمية التي تكتسيها التنسيق بين السياستين النقدية والمالية في ضبط التوازن الاقتصادي العام وتسليط الضوء على طبيعة العلاقة الموجودة بينهما.
- طبيعة الاقتصاد الجزائري وما يعانيه من تناقضات على مستوى السياسات الكلية، مما دفع الهيئات الدولية إلى توجيه الانتقادات إلى السلطات النقدية والمالية بشكل خاص كل هذا يدعو إلى البحث في هذا الموضوع.

7. المنهج المستخدم في البحث:

لتحقيق أهداف البحث وفي ظل طبيعته وأهميته تتطلب استخدام ثلاث مناهج منها:

- **المنهج الاستقرائي:**

عن طريق استقراء الدراسات والأبحاث والكتب والدوريات العربية والأجنبية وتصفح المواقع الالكترونية التي عالجت الموضوع.

- **المنهج الوصفي والتحليلي:**

الذي يناسب عرض الجدل الفكري الذي كان قائما بين المدارس الاقتصادية حول السياسات الاقتصادية وخصوصا النقدية والمالية، أما المنهج التحليلي فأدرج لتحليل الظواهر الاقتصادية المدروسة من خلال التعرف على مختلف الجوانب المحيطة بالسياستين النقدية والمالية والعلاقة بينهما ودورهما في تحقيق التوازن الاقتصادي.

- **المنهج التاريخي:**

الذي يعتمد عليه لإبراز التطور التاريخي للسياستين النقدية والمالية، والوقوف عند مختلف التواريخ في ما يخص الجانب النقدي والمالي للاقتصاد الجزائري.

8. الدراسات السابقة:

تعد السياسات النقدية والمالية من أهم أدوات السياسة الاقتصادية في توجيه مسار النشاط الاقتصادي، هناك العديد من الدراسات التي تطرقت إلى هذا الموضوع ونذكر منها:

- مسعود دراوسي، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي (حالة الجزائر 1990-2004)، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر،2005.

- **أهداف الباحث**:

- الكشف عن اثر الإنفاق والاقتطاع العامين على التوازن الاقتصادي العام، وعن كشف السياسة المالية المثلى لتحقيق الأهداف الاقتصادية العامة.

- كشف التدخل الأمثل للدولة اقتطاعا وإنفاقا وفق طبيعة الحاجة والتكامل بين القطاع العام والخاص وصولا إلى تحقيق التوازن الاقتصادي العام وإنمائه، حيث توصل الباحث إلى النتائج التالية:

-عند معالجة أدوات السياسة المالية تبين أن الإيرادات العامة والإنفاق العام بالإضافة إلى الموازنة العامة لها دور فعال في تعديل كل من الهيكل الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع ومن ثم التوازن الاقتصادي العام داخليا وخارجيا.

-بالرغم من الإصلاحات التي انتهجتها الدولة والوفرة المالية التي تغلب عليها الإيرادات النفطية غير الوضع الاقتصادي والاجتماعي لازال ضعيفا يحتاج إلى تدابير أكثر فعالية وصرامة.

-فريد بن طالبي، السياسات النقدية والسياسات المالية وعوامل نجاحهما في ظل التغيرات الدولية، رسالة ماجستير (غير منشورة)،كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر ،2002.

-أهداف الباحث:

-محاولة معرفة سياق الإصلاحات الاقتصادية المنتهجة في الجزائر تحت إشراف الهيئات المالية الدولية، و أثرها على عمل السياستين النقدية والمالية.

-محاولة القيام بتقييم أداء الضوابط والمعايير التي ترتكز عليها السياستين النقدية والمالية في الاقتصاد الجزائري في ظل مرحلة الانتقال، حيث توصل الباحث الى النتائج التالية:

-أن الإصلاحات الاقتصادية، بما فيها النقدية والمالية التي عرفها الاقتصاد الجزائري كانت نتاج الانعكاسات العالمية أكثر منها للدوافع الداخلية بكون هذه الإصلاحات تحمل بين طياتها العديد من المتناقضات مع الواقع الجزائري وهذا ما حد من فعاليتها.

-لقد شكل قانون النقد والقرض 90-10اهم قفزة نوعية في تاريخ السياسة النقدية الجزائرية، حيث من خلاله أصبح البنك المركزي المسؤول الأول في رسم تسيير السياسة النقدية في ظل استقلالية تامة، كما عمل هذا القانون على وقف سيطرة السياسة المالية على السياسة النقدية من خلال مجموعة من القيود.

9. هيكل البحث:

لمعالجة الإشكالية الرئيسية المطروحة والأسئلة الفرعية المطروحة سيتم تقسيم البحث إلى ثلاث فصول، حيث تناولنا في الفصل الأول الإطار النظري للسياستين النقدية والمالية وتطرقنا إلى مفاهيم كل سياسة على حدى وتطورهما في الفكر الاقتصادي، أما في الفصل الثاني تطرقنا إلى الإطار النظري للتنسيق بين السياستين النقدية والمالية والذي تناول تعريف التنسيق بين هاتين السياستين وإجراءات التنسيق بينهما بالإضافة إلى طبيعة العلاقة بين السياستين، أما بالنسبة للفصل الثالث تناولنا فيه طبيعة التنسيق بين السياستين النقدية والمالية في معالجة

الاختلالات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 2004-2014،حيث تطرقنا إلى طبيعة كل سياسة على حدى في الجزائر خلال الفترة 2004-2014، وإلى طبيعة العلاقة بين التضخم والبطالة في الجزائر، وكذا إلى طبيعة التنسيق بين السياستين لمعالجة التضخم والبطالة في الجزائر خلال الفترة 2004-2014.

ونختم الدراسة بمجموع النتائج العامة ونتائج اختيار الفرضيات في الخاتمة العامة و اخيرا قائمة المراجع و المصادر.

الفصل الأول

الإطار النظرى للسياستين النقدية والمالية

مدخل الفصل

مع التطور الهام والكبير الذي شهدته اقتصاديات الدول، ونظرا للأهمية البالغة للسياسة النقدية والسياسة المالية والدور الذي تلعبه تلك السياسات، والتي تعتبر جزءا أساسيا من مكونات السياسة الاقتصادية لتلك الدول، ضف إلى ذلك الاهتمام الكبير الذي حظيت به كل من السياستين النقدية والمالية من قبل رواد المدارس الاقتصادية ونظرياتهم التي اختلفت في الآراء والتوجهات حول سياسة معينة.

إلا أنه مع بروز الفكر الاقتصادي المعاصر أصبحت كل سياسة تساهم وبشكل كبير في رسم السياسة الاقتصادية الكلية، التي تهدف لدفع عجلة التنمية وتحقيق معدلات نمو مرتفعة من جهة، ومحاولة معالجة بعض الإختلالات الاقتصادية من جهة أخرى من خلال الاستخدام الأمثل لأدوات تلك السياسات والتنسيق بينها للخروج بتوليفة مثلى.

وللإلمام بما ورد تم تقسيم الفصل إلى أربع مباحث والمتمثلة في:

المبحث الأول: مفهوم السياسة النقدية.

المبحث الثاني: تطور السياسة النقدية في الفكر الاقتصادي.

المبحث الثالث: مفهوم السياسة المالية.

المبحث الرابع: تطور السياسة المالية في الفكر الاقتصادي.

المبحث الأول: ماهية السياسة النقدية

ظهرت النقود في النشاط الاقتصادي بعد الصعوبات التي واجهتها البشرية من جراء استخدامها لنظام المقايضة، ونظرا لتزايد أهميتها في المجال الاقتصادي , من ثم أصبحت محل بحث ودراسة من طرف الاقتصاديين عبر مختلف المدارس الاقتصادية.

المطلب الأول: تعريف السياسية النقدية

حظيت السياسة النقدية باهتمام واسع وكبير في الفكر الاقتصادي لذا تعددت وتنوعت التعاريف أهمها:

1-التعريف الأول: يرى الاقتصادي George leland Bach السياسة النقدية تمثل ما تقوم به الحكومة من عمل يؤثر بصورة فعالة في حجم الموجودات السائلة، والتي تستخدم لمراقبة عرض النقود من البنك المركزي[1].

2-التعريف الثاني: يرى الاقتصادي جون مينارد كينز السياسة النقدية تعني مراقبة التغيرات في عرض النقد التي تؤثر على النشاط الاقتصادي من خلال الأثر على سعر الفائدة في السوق النقدي[2].

3-**التعريف الثالث:** يعرف ميلتون فريدمان السياسية النقدية وسيلة يستخدمها البنك المركزي للتأثير على عرض النقود بغية تحقيق الأهداف العامة للسياسة الاقتصادية[3].

---

[1]- إياد عبد الفتاح النسور، المفاهيم والنظم الاقتصادية الحديثة، ط1، عمان، دار صفاء للنشر والتوزيع، 2013، ص 256.

[2]-جميل هيل عجمي الجنابي، النقود والمصارف والنظرية النقدية، ط2، عمان، دار وائل للنشر والتوزيع، 2014، ص 267.

[3]- مفيد عبد اللاوي، محاضرات في الاقتصاد النقدي والسياسات النقدية، الوادي، مطبعة مزاور، 2007، ص 63.

المطلب الثاني: أهداف السياسة النقدية

تسعى السلطات النقدية من خلال السياسة النقدية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، حيث نميز بين نوعين من الأهداف:

1- الأهداف النهائية: تستهدف السياسة النقدية تحقيق جملة من الأهداف والمتمثلة في:

1-1-استقرار مستوى الأسعار:

تسعى السلطات النقدية لتحقيقه من خلال تفادي العوامل المسببة للأزمات الاقتصادية، عن طريق إدارة عرض النقود، بحيث تزداد الكتلة النقدية بنسب مماثلة لزيادة حجم الإنتاج الحقيقي من السلع والخدمات، فيتوازن الادخار والاستثمار المرغوبين[1].

1-2-تحقيق النمو الاقتصادي:

تؤثر النقود في معدل النمو الاقتصادي واتجاهه، إذ تستطيع الحكومة استخدامها كأداة للتأثير في المستوى العام للأسعار، ولتحقيق التوظف الكامل لعناصر الإنتاج[2]، ويمكن للسياسة النقدية التأثير على عامل مهم يتمثل في الاستثمار من خلالس تحقيق سعر فائدة حقيقي منخفض إلى حد ما [3].

---

[1]-عبد الله وموفق الخليل، النقود والبنوك والمؤسسات المالية، ط1، الأردن، مركز يزيد الكرك، 2004، ص 325.

[2]-إبراهيم عبد الحليم عبادة، السياسة النقدية ضوابطها وموجهاتها في اقتصاد إسلامي، مجلة الواحات للبحوث والدراسات 12 (2011)، غرداية، ص 744.

[3]-توماس مايرو وآخرون، ترجمة أحمد عبد الخالق، النقود والبنوك والاقتصاد، المملكة العربية السعودية، دار المريخ للنشر، 2004. ص 490.

1-3-تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات:

يعرف ميزان المدفوعات بأنه سجل يسجل قيمة الحقوق والديون بين بلد معين والعالم الخارجي، نتيجة لمبادلاته ومعاملاته خلال فترة معينة عادة ما تكون سنة[1]، حيث تسعى كل الدول إلى جعل هذا الميزان لصالحها من خلال تشجيع الصادرات وتقييد الواردات[2].

1-4-تحقيق العمالة الكاملة:

يتمثل في قيام السلطات النقدية على تثبيت النشاط الاقتصادي على أعلى مستوى ممكن من التوظيف للموارد الطبيعية والبشرية وزيادة حجم الطلب الكلي لتشغيل الموارد الاقتصادية المعطلة [3]، ويعتبر هذا الهدف مهما لسببين: [4]

السبب الأول: يمثل معدل بطالة مرتفع مشاكل اجتماعية ومالية.

السبب الثاني: يمثل معدل بطالة مرتفع عناصر إنتاج غير مستغلة.

---

[1]-جمال بن دعاس، السياسة النقدية في النظامين الإسلامي والوضعي، الجزائر، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، 2006، ص 94.

[2] - زكريا الدودي، يسري السامرائي، البنوك المركزية والسياسات النقدية، الأردن، دار اليازوري للنشر والتوزيع، 2006، ص 288.

[3]- رجاء الربيعي، دور السياسة المالية والنقدية في الحد من التضخم الركودي، الأردن، دار آمنة للنشر والتوزيع، 2013، ص 75.

[2]--Fréderic mishkim, monnaie banque et marchés financières, 7ème édition, France, Pearson édition, 2004, p516.

الشكل (1-1): المربع السحري للسياسة النقدية

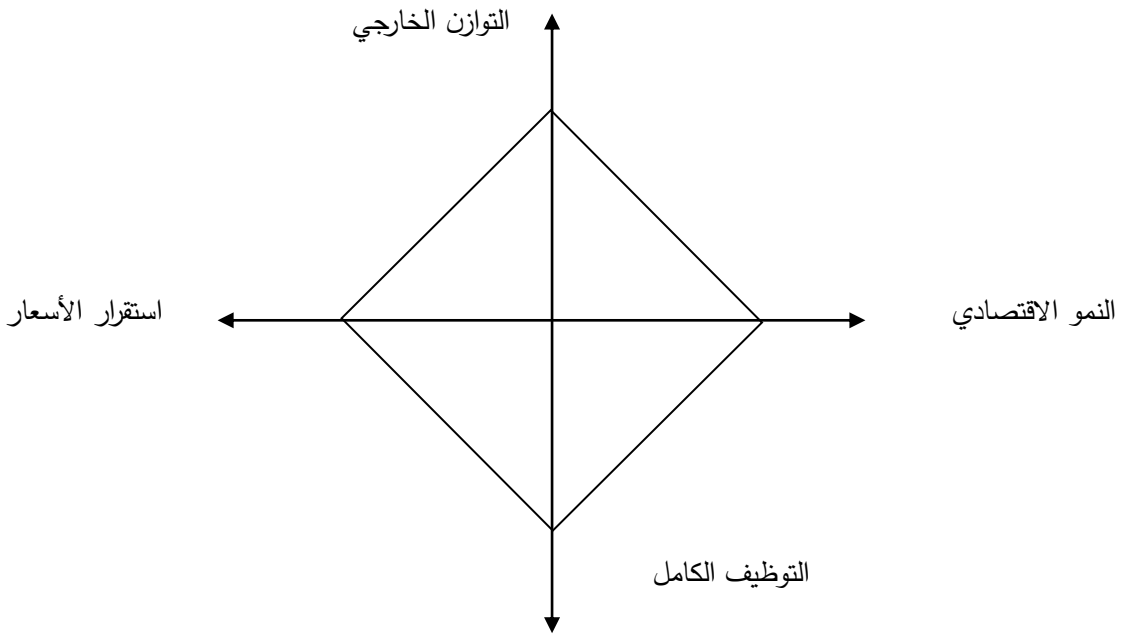

المصدر: عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ط3، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2003، ص 34.

2-الأهداف الوسيطية:

وهي المتغيرات التي يمكن للبنوك المركزية أن تمارس من خلالها نفوذا أو التي لها صلات مباشرة مع الأهداف النهائية.

2-1-سعر الفائدة:

يعتبر متغيرا سلوكيا حاسما في الاقتصاد تتحدد على أساسه كثير من القرارات الاقتصادية، حيث يستخدم كمتغير من قبل السلطات النقدية ويتم رفعه أو خفضه تقديرا للوضع النقدي والاقتصادي[1].

[1]- صالح مفتاح، النقود والسياسة النقدية، مصر، دار الفجر للنشر والتوزيع، 2005، ص 124.

2-2-سعر الصرف:

الهدف من استقرار نسب الصرف يمكن أولا أن يرتبط بالتبعية لنظام سعر الصرف الثابت، ولكن وحتى في نظام سعر الصرف المتغير، يمكن أن يكون من المهم لبعض البلدان تفادي أن تتعرض عملتها لتدني قيمتها بالنسبة لعملات شركائها التجاري بين انخفاض نسب الصرف من شأنه تخفيض الصادرات، لكنه يزيد من مخاطر التضخم المستورد[1].

2-3-الكتلة النقدية:

يجب على البنوك المركزية مراقبة كمية النقد المتداولة والسعي لتكون وتيرة تطور الكتلة النقدية مطابقة بالضبط ما أمكن لحاجات الاقتصاد[2]، وتتكون المجتمعات النقدية عموما من :M_3،M_2 ،M_1 حيث:[3]

M_1= النقد المتداول+الشيكات السياحية+الودائع تحت الطلب.

M_2=M_1+ الودائع قصيرة الأجل+الودائع الادخارية+حسابات ودائع سوق النقد.

M_3= M_2+ ودائع طويلة الأجل+اتفاقيات إعادة الشراء+اليورو دولار.

---

[1]- موسى زواوي، مدخل عام للاقتصاد السياسي، ط1، الجزائر، منشورات الدار الجامعية، 2015، ص 213.

[2]- المرجع نفسه، ص 231-232.

[3]- غالب عوض الرافعي، عبد الحفيظ بلعربي، اقتصاديات النقود والبنوك، الأردن، دار وائل للنشر، 2002، ص 79.

الشكل (1-2): الإستراتيجية المتبعة لتحقيق أهداف السياسة النقدية

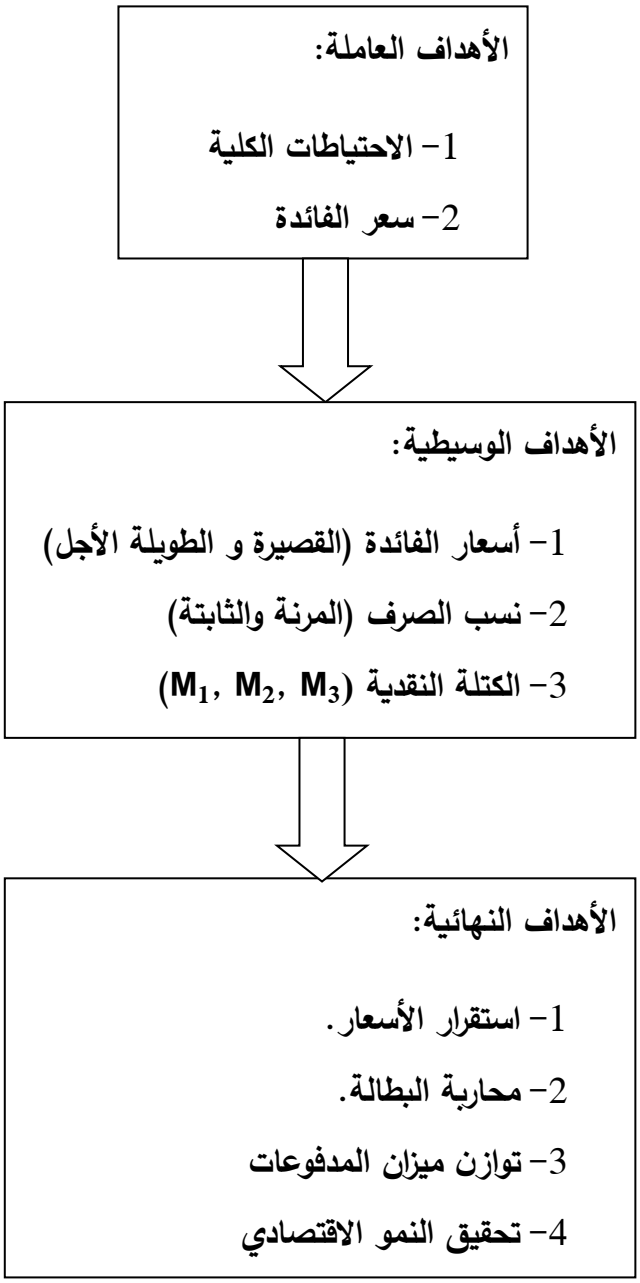

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على محتوى أهداف السياسة النقدية النهائية والوسيطية.

3 -إشكالية تضارب أهداف السياسة النقدية وإمكانية التوفيق بينهما:

قد يحدث أحيانا تضارب بين أهداف السياسة النقدية، لذلك فإنه من الصعب تحقيق هدف معين دون تقديم بعض التضحيات بأهداف أخرى.

3-1-تضارب أهداف السياسة النقدية:

تسعى السياسة النقدية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، لكن لا يمكن تحقيق هذه الأهداف دفعة واحدة، فهناك تعارض بين هذه الأهداف وهذا ما سيتضح فيما يلي:[1]

- هناك تعارض بين هدف استقرار الأسعار وتحقيق النمو وهذه نقطة خلاف بين الاقتصاديين، فهناك من يرى أن النمو الاقتصادي لا يتحقق إلا إذا كان هناك استقرار في المستوى العام للأسعار، وبالمقابل ويوجد الرأي القائل إن ارتفاع المستوى العام للأسعار ضروري لتوسع النشاط الاقتصادي.

- هناك تعارض بين هدف استقرار الأسعار وتخفيض البطالة، فسعي السلطات النقدية إلى تخفيض البطالة يتطلب منها إتباع سياسة نقدية توسعية، فتتساهل في منح القروض ويزداد العرض النقدي وتنخفض أسعار الفائدة وهذا ما يؤدي إلى زيادة الطلب وارتفاع الأسعار.

- هناك تعارض بين تخفيض البطالة وتحقيق التوازن الخارجي، فإتباع سياسة نقدية توسعية سيؤدي إلى تخفيض أسعار الفائدة، وهذا ما يؤدي إلى هروب رؤوس الأموال قصيرة الأجل مما يحدث خلل في ميزان المدفوعات.

3-2-التوفيق بين أهداف السياسة النقدية:

إن التعارض بين الأهداف بشكل مطلق وإنما هناك فرق للتوفيق تعمل على تحقيق أهداف السياسة النقدية في نفس الوقت وهي:[2]

---

[1]- موسى لحلو بوخاري، سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية، لبنان، مكتبة حسين العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، 2010، ص103.

[2]- محمد فودوا، السياسة النقدية في ظل اقتصاديات العولمة وأهم الاصلاحات من أجل المسايرة، مذكرة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006، ص 91.

– إذا اجتمع هدف محاربة التضخم مع هدف تحسين ميزان المدفوعات يكون خاليا من التعارض، ذلك أن كبح التضخم بتطبيق سياسة نقدية تقييدية يؤدي إلى تدفق رؤوس الأموال الأجنبية قصيرة الأجل إلى البلد وبذلك يتحسن ميزان المدفوعات.

– عدم وجود تضارب بين هدفي تحقيق مستوى العمالة ومعدل النمو فكل واحد منهما يخدم الآخر فمحاربة البطالة ترفع من معدل النمو.

المطلب الثالث: أدوات السياسة النقدية

تمتلك السياسة النقدية مجموعة من الأدوات تستطيع من خلالها تحقيق الأهداف السابقة نذكر منها:

1–أدوات الرقابة الكمية:

ينحصر دور أدوات الرقابة الكمية في التأثير على حجم الائتمان المصرفي وينعكس هذا التأثير على حجم السيولة المحلية الإجمالية، باستخدام الأدوات التالية:

1–1–سياسة سعر إعادة الخصم:

يعتبر سعر إعادة الخصم هو الفائدة التي يتقاضاها البنك المركزي من البنوك التجارية عند اللجوء إلى إعادة خصم الأوراق التجارية قصيرة الأجل، ويقوم البنك المركزي بخفض أو رفع المعدل حسب الوضع الاقتصادي السائد[1].

1–2–سياسة السوق المفتوحة:

تتمثل في دخول البنك المركزي في عمليات السوق المفتوحة بائعا أو مشتريا للسندات بهدف التأثر على حجم السيولة في السوق حسب الوضع الاقتصادي[2].

---

[1]-Thomas Mayer and others, Money, Banking and the economy, New york :w.w Norton and company, 1984, p359.

[2]–طاهر فاضل البياتي، سمارة روحي ميرال، النقود والبنوك والمتغيرات الاقتصادية المعاصرة، ط1، الأردن، دار وائل للنشر، 2013، ص 243.

1-3-سياسة معدل الاحتياطي القانوني:

يقضي بضرورة قيام البنوك التجارية بالاحتفاظ بنسبة معينة من الودائع لديه وهذا الاحتفاظ لديه يختلف عن الرصيد السائل الذي تبقيه البنوك التجارية لمواجهة طلبات السحب المحتلمة من طرف المودعين[1].

2-أدوات الرقابة النوعية:

هي مجموعة من الإجراءات التي يتم عن طريقه توجيه السيولة إلى أنواع معينة من الاستعمالات المطلوبة، وتصحيح العيوب التي تولدت عن السياسات الكمية.

2-1-التمييز في سعر إعادة الخصم:

بحيث يلجأ البنك المركزي أحيانا إلى رفع أسعار الفائدة بالنسبة لأنواع معينة من السندات والأوراق التجارية بهدف توجيه الائتمان لقطاعات معينة[2].

2-2-تأطير القروض:

حيث يقوم البنك المركزي باتخاذ إجراءات تمنع توجيه الائتمان إلى قطاعات غير مرغوب فيها في الاقتصاد حتى يتم توجيه الفائض إلى قطاعات أخرى[3].

---

[1]-بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ط2، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2006، ص 127.

[2]- المرجع نفسه، ص 130.

[3]-فتح الله لعلو، الاقتصاد السياسي، بيروت، دار الحداثة، 1978، ص 421.

2-3- الإقناع الأدبي:

تتمثل في محاولة البنك المركزي إقناع البنوك التجارية بما يلزم لمواجهة المشاكل الاقتصادية، وتتوقف مدى ثقة البنوك التجارية في استقلاليته في إدارة شؤون التمويل[1].

الجدول (1-1): أدوات السياسة النقدية التي تستخدمها البنوك المركزية

سياسة البنك المركزي	السياسة النقدية التوسعية	السياسة النقدية الانكماشية
1-نسبة الاحتياطي القانوني	تخفيض نسبة الاحتياطي القانوني لأن ذلك يتيح للبنوك احتياطات إضافية ويحفزها على التوسع في منح قروض جديدة تزيد من عرض النقود	رفع نسبة الاحتياطي القانوني لأن ذلك يقلل من الاحتياطات الإضافية لدى البنوك ومن ثم تقل القروض وتنخفض كمية النقود
2-عمليات السوق المفتوحة	شراء السندات الحكومية والأوراق المالية وهذا يزيد من عرض النقود مباشرة ويزيد من احتياطات البنوك ويشجعها على منح القروض، وهذا يزيد من عرض النقود	بيع السندات الحكومية والأوراق المالية ويؤدي ذلك إلى تحقيق كل من العرض النقدي والاحتياطات الإضافية الأمر الذي يؤدي بصورة غير مباشرة إلى تخفيض عرض النقود
3-سعر الخصم	(خفض سعر الخصم) يشجع الاقتراض من البنوك المركزية، وتلجأ البنوك إلى تخفيض احتياطاتها والتوسع فيمنح القروض بسبب انخفاض تكلفة الاقتراض ويزداد عرض النقود.	(زيادة سعر الخصم) ويؤدي ذلك إلى عدم تشجيع الاقتراض من البنوك المركزية وتمنح البنوك قروضا أقل وتزيد من احتياطاتها وعلى ذلك لن تقترض من البنك المركزي

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الأدوات المستخدمة في السياسة النقدية لتحقيق الأهداف المطلوبة.

[1]-حسن أحمد عبد الرحيم، اقتصاديا النقود والبنوك، مصر، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، 2008، ص241.

3-أدوات الرقابة المساعدة:

يستخدمها البنك المركزي لزيادة فعالية السياسة النقدية لإحداث التأثير المطلوب، نذكر منها:[1]

3-1-التوجيهات والأوامر:

يصدر البنك المركزي تعليمات مباشرة إلى البنوك التجارية والمؤسسات المالية لتوجيهها نحو السياسة المرغوبة، من خلال حجم الائتمان ونوعه.

3-2-الإعلام:

يمكن للبنك المركزي أن يستعمل وسائل الإعلام المختلفة لشرح الحقائق الاقتصادية أمام الجمهور لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية.

3-3-الإجراءات العقابية:

إذا لم تنتهج المصارف السياسة الملائمة كما حددتها السلطات النقدية يلجأ البنك المركزي إلى فرض عقوبات عليها منها رفض عملية إعادة الخصم.

[1]-عديلة العلواني، الميسر في الاقتصاد النقدي، الجزائر، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، 2014، ص 119.

الشكل رقم (1-3): مسار السياسة النقدية.

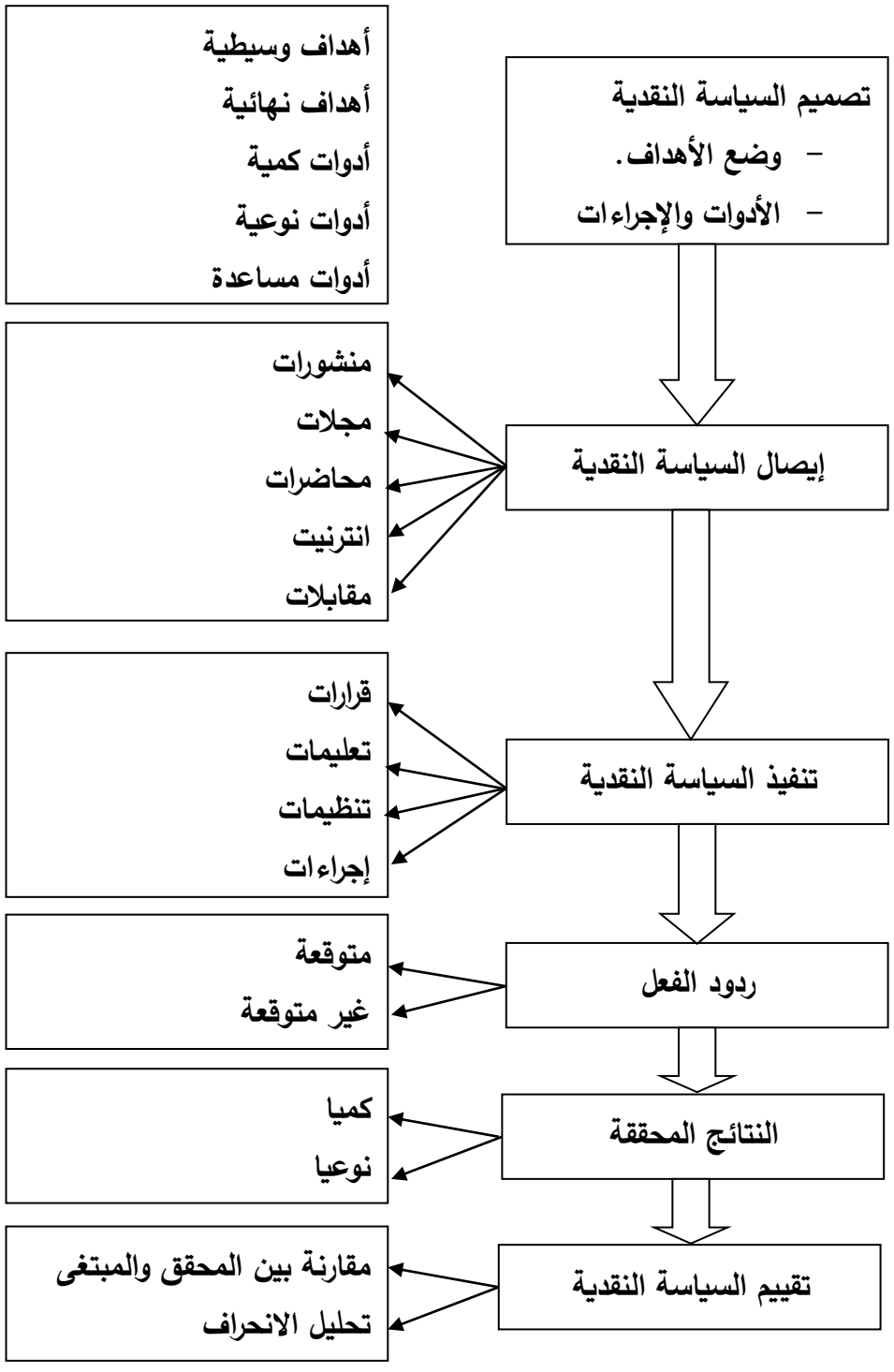

المصدر: رحيم حسين، الاقتصاد المصرفي، ط1، قسنطينة، دار بهاء الدين للنشر التوزيع، 2008، ص 98.

المبحث الثاني: السياسة النقدية في الفكر الاقتصادي

عرفت السياسة النقدية عدة تطورات في الفكر الاقتصادي، وتطورت مع ظهور المدرسة الكلاسيكية التي وضعت مبادئها العامة، لتأتي بعدها المدرسة الكينزية التي عملت على تطوير السياسة النقدية، لتظهر بعدها المدرسة النقدية.

المطلب الأول: السياسة النقدية من منظور الكلاسيك

تطورت النظرية الكمية النقدية الكلاسيكية في القرن 18 وبداية القرن 19، على يد الاقتصادي آدم سميث، وهي نظرية تبحث في كيفية تحديد القيمة النقدية للدخل الكلي.

1-افتراضات النظرية النقدية التقليدية:

وفقا للتحليل التقليدي، قامت النظرية الكمية للنقود في بناء معادلة التبادل لفيشر ومعادلة الأرصدة النقدية كمبريدج على الافتراضات التالية:[1]

- ثبات حجم المعاملات.
- النقود وسيط للمبادلة فقط.
- ثبات سرعة دوران النقود (V).
- يوجد علاقة تناسبية بين كمية النقود والمستوى العام للاسعار.
- الاقتصاد يتوازن عند مستوى التشغيل الكامل.[2]

2-صيغ نظرية كمية النقود: تتضمن نظرية كمية النقود صيغتان أساسيتان هما:

- معادلة التبادل.

---

[1]- بلعزوز بن علي، المرجع نفسه، ص 10-11.

[2]- أحمد أبو الفتوح الناقة، نظرية النقود والأسواق المالية، مصر، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، 2001، ص 257.

- صيغة كمبريدج.

2-1-معادلة التبادل: تتم صياغة معادلة التبادل بالعلاقة التالية:[1]

$$MV = PT \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (1\text{-}1)$$

حيث أن :

M: كمية النقود.

V: سرعة دوران النقود.

T: حجم المعاملات.

P: المستوى العام للأسعار.

ونظرا لعدم إمكانية تقديم حجم المعاملات التجارية من السلع والخدمات والأوراق المالية، فإن عدد من الباحثين، استبدل T بـ Y بحيث تصبح المعادلة كالآتي :

$$MV = PY \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (1\text{-}2)$$

حيث أن :

Y: حجم الإنتاج الكلي من السلع والخدمات.

وبالتالي تصبح معادلة الطلب على النقد كالتالي:

$$M_d = \frac{PY}{V} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (1\text{-}3)$$

[1]- هيل العجمي جميل الجنابي، المرجع نفسه، ص 239-240.

والتي تتأثر بثلاث عوامل:

- الناتج الحقيقي من السلع والخدمات (Y).
- مستوى العام للأسعار (P).
- سرعة دوران النقود (V).

ولذلك فإن الطلب على النقود يتغير بصورة إيجابية بنفس اتجاه التغير في الإنتاج والأسعار وبعكس اتجاه سرعة دوران النقود.

2-2-صيغة كمبريدج للأرصدة النقدية: هذه المعادلة عبارة عن إعادة صياغة للنظرية الكمية أو لمعادلة فيشر وسميث بمعادلة كمبريدج نسبة إلى جامعة Cambridge .

حيث أن:

Ms: عرض النقد.

Y: الإنتاج القومي الحقيقي.

P: المستوى العام للأسعار.

K: النسبة من الدخل النقدي.

ويشير الشكل(1-4) أن الطلب على النقد (Ms) يتزايد مع زيادة الدخل النقد (PY) أي وجود علاقة طردية بينهما[1].

$$M_S=KPY \qquad \text{.....(1-4)}$$

[1]- جميل هيل عجمي الجنابي، المرجع نفسه، ص 234.

الشكل(1-4): الطلب على النقد عند التحليل الكلاسيكي.

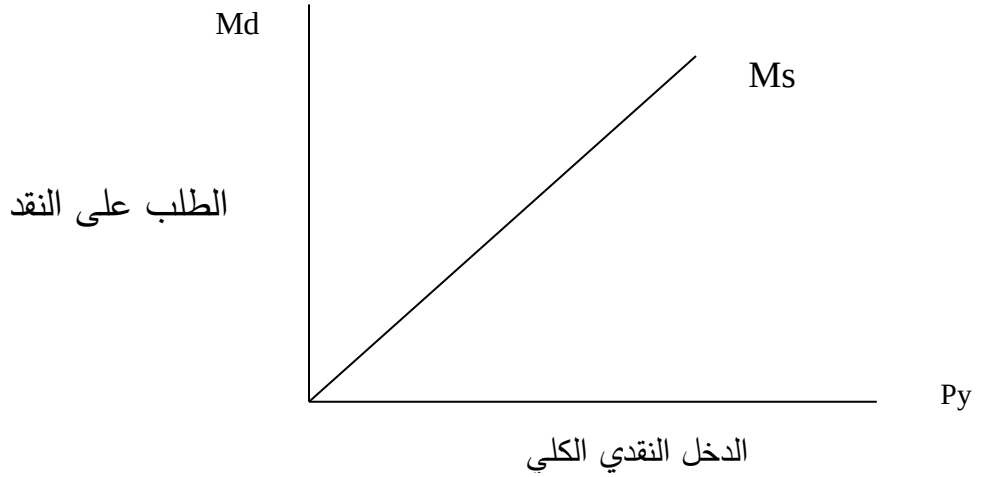

المصدر: ضياء مجيد موساوي، الاقتصاد النقدي، مصر، مؤسسة شباب الجامعة 2000، ص104.

المطلب الثاني: السياسة النقدية من منظور الكنزيين

مع بداية ظهور أزمة الكساد العالمي (1929-1933) وقف أمامها الفكر الكلاسيكي عاجزا، ومن هنا ظهرت المدرسة الكينزية التي حولت الفكر الاقتصادي النقدي إلى دراسة معالم سلوك النقود وأثر ذلك على النشاط الاقتصادي.

1-فرضيات التحليل الكينزي:

يعتمد التحليل الكينزي على فرضيات تختلف تماما عند فرضيات التقليديين وهي:[1]

- اهتم بالتحليل الكلي للمعطيات الاقتصادية.
- رفض في تحليليه قانون ساي للأسواق.
- ضرورة تدخل الدولة لعلاج أسباب الأزمات.

[1]-اكن لونيس، السياسة النقدية ودورها في ضبط العرض النقدي في الجزائر (2000-2009)، رسالة ماجستير (منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2011/2010، ص 23.

- اعتبر كينز أن سعر الفائدة ثمن التخلي عن السيولة وأنه بمثابة ظاهرة نقدية[1].

- اهتم بفكرة الطلب الكلي الفعال لتفسير أسباب عدم التوازن[2].

- وفقا لكينز أن الفرد لا يتمتع بالرشادة، إذ يمكن أن يتعرض لما يسمى بالخداع النقدي[3].

- هناك نوعين من الأصول حسب كينز وهي: النقود والسندات[4].

2-نظرية تفضيل السيولة: يستعمل كينز مصطلح الكمية النقدية للتعبير على عرض النقود، ومصطلح تفضيل السيولة للتعبير على الطلب على النقود.

2-1-عرض النقود: يتكون المعروض النقدي الكلي عند كينز من النقود الورقية التي يصدرها البنك المركزي والنقود المساعدة، بالإضافة إلى النقود الكتابية والذي يعتبر مستقل تماما عن سعر الفائدة، ويتم توضيح ذلك من خلال الشكل(1-5).

الشكل رقم (1-5): عرض النقد في التحليل الكينزي.

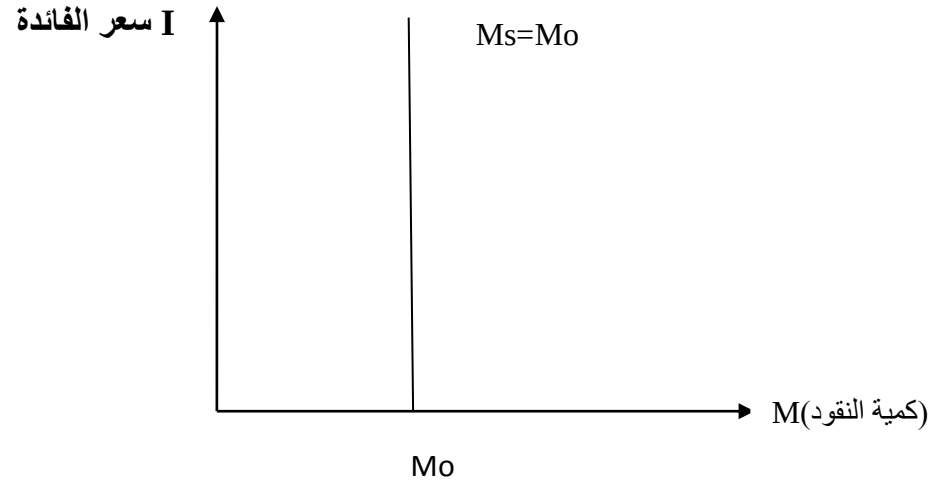

المصدر: عمر صخري، التحليل الاقتصادي الكلي، ط5، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2005، ص 211.

---

[1]-رجاء ربيعي، المرجع نفسه، ص 78.

[2]-بلعزوز بن علي، المرجع نفسه، ص35.

[3]-حمزة علي، فعالية السياسة النقدية والمالية في ظل الإصلاحات الاقتصادية، رسالة ماجستير (منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2002/2001، ص 35.

[4]-سعد عبد العزيز عثمان، المالية العامة، مدخل تحليلي معاصر، بيروت، الدار الجامعية، 2008، ص 27.

2-2-الطلب على النقود: يقصد كينز بتفضيل السيولة الدوافع التي تحمل الفرد على الاحتفاظ بالثروة في شكل سائل، ويعبر عنها بالدوافع النفسية للسيولة[1]، وتتمثل فيما يلي:

- المعاملات والاحتياط.
- المضاربة.

2-2-1-دافع المعاملات والاحتياط: تمثل حاجة الأفراد والشركات بالاحتفاظ بالأرصدة النقدية لسد حاجة التداول ولمواجهة المدفوعات المتوقعة خلال فترة زمنية معينة، وكذلك لمواجهة الحاجة الغير متوقعة مستقبلا[2]، ويمكن التعبير عنها بالعلاقة التالية :[3]

$$L = F(Py) \quad \text{.....(1-5)}$$

حيث أن:

L: الطلب على النقد بدافع المعاملات والاحتياط.

Py: الدخل الكلي.

تدل المعادلة على وجود علاقة طردية بين الطلب على النقود بدافع المعاملات والاحتياط والدخل الكلي.

[1]-بلعزوز بن علي، المرجع نفسه، ص 50.

[2]-السعيد بريش، الاقتصاد الكلي، عنابة ,دار العلوم للنشر والتوزيع، 2007، ص 188.

[3]-جميل هيل عجمي الجنابي، المرجع نفسه، ص 249.

الشكل رقم (1-6): الطلب على النقد لغرض المعاملات والاحتياط.

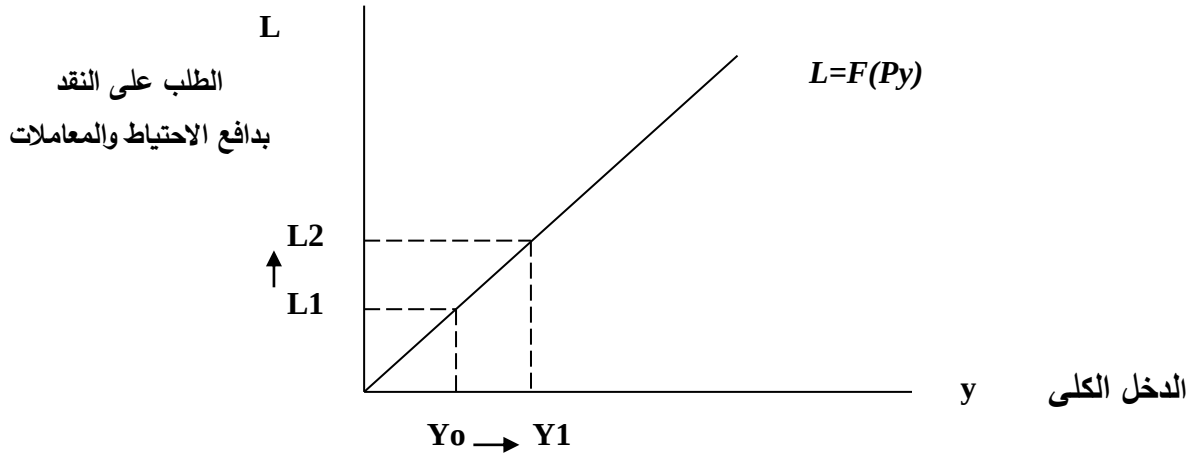

المصدر: ضياء مجيد موساوي، المرجع نفسه،ص102.

2-2-2-الطلب على النقد بدافع المضاربة: يمثل الاحتفاظ بالنقود بدافع المضاربة توافر أرصدة نقدية في شكل سيولة انتظارا للفرص السانحة التي تحقق أرباح نتيجة التغيير في أسعار الأوراق المالية في البورصات[1]، ويمكن التعبير عنها بالعلاقة التالية: [2]

$$L = F(i) \qquad \text{.....(1-6)}$$

حيث أن:

L: الطلب على النقد لغرض المضاربة.

i: سعر الفائدة.

تشير المعادلة إلى وجود علاقة عكسية بين الطلب على النقد لغرض المضاربة وسعر الفائدة، وكما هو موضع في الشكل(1-7).

---

[1]-ماجدة مدوخ، فعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في ظل الإصلاحات الراهنة، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، 2003/2002، ص 42.

[2]-جميل هيل عجمي الجنابي، المرجع نفسه، ص 53-54.

الشكل رقم (1-7): الطلب على النقد لغرض المضاربة.

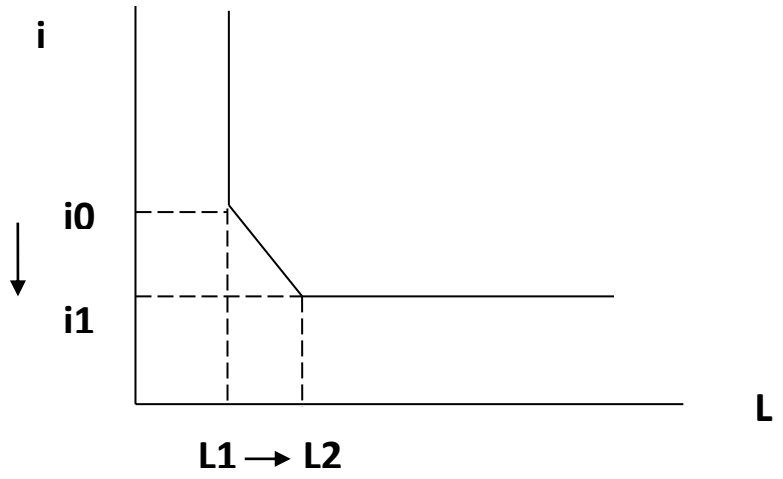

المصدر: بلعزوز بن علي، المرجع نفسه، ص 54.

المطلب الثالث: السياسة النقدية من منظور التحليل النقدوي

إن المبادئ الأساسية للتحليل الكينزي قد تعرضه هي الأخرى لانتقادات حيث نادى فريدمان بالعودة إلى النظرية الكمية للنقود، وذلك من خلال قيام البنوك المركزي بالتحكم في نمو عرض النقد بمعدل ثابت مناسب لنمو الاقتصاد.

1- **افتراضات التحليل النقدوي المعاصر**: وتتمثل فيما يلي: [1]

- اعتبر فريدمان الطلب على النقود جزء من الثروة.
- عدم خضوع الأعوان الاقتصاديين للخداع النقدي.
- توسيع قائمة الأصول المكونة للمحفظة المالية.

2-الطلب على النقود: يشير فريدمان أن الطلب على النقود يعتمد على ثلاث عوامل: [2]

---

[1]-بلعزوز بن علي: المرجع نفسه، ص 65-66.

[2]-Sophie Brana et Michel Gazals, ma monnaie, Paris, dunod, 1997, p55.

- الثروة الكلية للفرد التي تتألف من تشكيلة متنوعة من الموجودات.
- كلفة وعائد الموجودات التي تؤلف الثروة والبدائل الأخرى للاحتفاظ بالثروة.
- الأذواق والتفضيلات.
- **دالة الطلب على النقود عند فريدمان:** دالة الطلب على النقود عند فريدمان تتحدد على أساس المعادلة التالية:[1]

$$\frac{M_d}{p} = F\left(Rb, Re, \frac{1}{p}\frac{dp}{dt}, w, \frac{y}{p}, u, \dots\right) \quad \dots\dots(1\text{-}8)$$

حيث أن:

$\frac{M_d}{p}$: الطلب على النقود بشكل أرصدة نقدية حقيقية.

Rb:سعر الفائدة على السندات.

Re: عائد الأسهم.

$\frac{1}{p}\frac{dp}{dt}$: معدل التغير في الأسعار.

w:نسبة الثروة غير البشرية إلى الثروة البشرية.

$\frac{y}{p}$: الدخل الدائم الحقيقي.

u: الأذواق والتفضيلات.

[1]–بلعزوز بن علي: المرجع نفسه، ص .79-80.

المبحث الثالث: ماهية السياسية المالية

تعتبر السياسة المالية من بين أدوات السياسات الاقتصادية التي يتم استخدامها لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية رغم الاختلاف في طبيعتها وأهميتها ودورها في الدول المتقدمة والمتخلفة.

المطلب الأول: تعريف السياسة المالية

يقصد بالسياسة المالية دور الدولة في تحديد المصادر المختلفة للإيرادات العامة للدولة لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

1-التعريف الأول: يرى لغاستون جييز بأن السياسة المالية مجموعة القواعد التي يجب على الحكومات والهيئات العامة أن تطبقها في تحديد النفقات العامة وتأمين الموارد اللازمة لسد هذه النفقات من خلال توزيع أعبائها بين الأفراد[1].

2-التعريف الثاني: يرى كينز بأن السياسة المالية تعني استخدام الإجراءات والنفقات والدين العام من أجل تحقيق مستوى مرتفع من الدخل الكلي ويمنح حدوث التضخم الاقتصادي، أي استخدام بعض السياسات الحكومية من أجل تحقيق الأهداف الاقتصادية[2].

3-التعريف الثالث: يرى ميلتون فريدمان بأن السياسة المالية مجموعة البرامج التي تنتهجها الحكومة في تخطيط نفقاتها العامة وفي تدبير وسائل تمويلها بقصد تهيئة الظروف لتحقيق الحجم الأمثل للإنتاج والتوظيف في القطاعين العام والخاص[3].

---

[1]-عباس كاظم الدعمي، السياسات النقدية والمالية، ط1، عمان، دار صفاء للنشر والتوزيع، 2010، ص 49.

[2]-محمود الوادي وآخرون، الأساس في علم الاقتصاد، عمان، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2007، ص 312.

[3]-مصطفى يوسف كافي، مبادئ العلم والاقتصاد، ط1، الأردن، دار الحامد للنشر والتوزيع، 2015، ص 339.

المطلب الثاني: أهداف السياسة المالية

تسعى الدولة الى تحقيق مجموعة من الأهداف أهمها:[1]

1-التوزيع العادل للثروات والدخول:

إن التخصيص الأمثل للموارد الاقتصادية وتوجيهها نحو الأولويات يؤدي إلى إنتاج تشكيلة من السلع والخدمات و توزيعها توزيعا عادلا على الأفراد عن طريق التوزيع الأولي للثروات، والتوزيع العادل للدخول , والتوزيع التوازني لتصحيح الاختلالات .

2-تحقيق الاستقرار الاقتصادي:

ويعتبر من أهم أهداف السياسة المالية في تحقيق أدنى من الاستقرار في مستويات التشغيل والإنتاج والأسعار، حيث أن سياسة الحكومة المتعلقة بالإنفاق وجباية الأموال لها آثار هامة على مستوى التوظيف والإنتاج والأسعار في المجتمع.

3-التوازن العام:

أي إحداث توازن بين الإنفاق الحكومي الإجمالي، وبين إجمالي الناتج الوطني بالأسعار الثابتة في مستوى يسمح بتشغيل جميع عناصر الإنتاج المتاحة، والأدوات التي يستخدمها كثيرا وهما الضرائب والقروض والإعانات والإعفاءات[2].

---

[1]-صالح صالحي، المنهج التنموي البديل في الاقتصاد الإسلامي، ط1، القاهرة، دار الفجر للنشر والتوزيع، 2006، ص 499.

[2]-عبد الحميد عبد المطلب، السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي، ط1، مصر، مجموعة النيل العربية للنشر، 2003، ص 44-45.

المطلب الثالث: أدوات السياسة المالية

يمكن للحكومة أن تؤثر في المجال الاقتصادي العام عن طريق استخدام أدواتها الرئيسية، حيث تتمثل هذه الأدوات فيما يلي:

1-الضرائب والرسوم:

تعد الضريبة أهم أدوات السياسة المالية ومصدر لإيرادات الدولة، وهي تشمل الضرائب المباشرة وغير المباشرة بكافة أنواعها، وذلك من أجل تحقيق أهداف معينة تخدم السياسة الاقتصادية[1].

2-الإنفاق الحكومي:

وهي تلك المدفوعات التي تقوم بها الدولة للحصول على السلع والخدمات والرواتب ومشتريات الحكومة من السلع المختلفة[2]، ويتم رسم ذلك حسب سياسة الدولة وحسب المرحلة التي يمر بها الاقتصاد، وعليه يمكن تلخيص عناصر النفقة العامة في ثلاث عناصر:[3]

- النفقات العامة هي عبارة عن مبلغ نقدي.
- يقوم بإنفاقه شخص عام.
- الغرض منه هو تحقيق نفع عام.

3-الدين العام:

هي الأموال التي تقترضها الدولة من المواطنين، حيث تدفع الدولة مقابل ذلك فوائد أعلى من سعر الفائدة السائدة[4]، تلجأ الدولة عادة إلى زيادة الدين العام في أوقات التضخم، وتعمل العكس في أوقات الكساد[5].

---

[1]-رجاء الربيعي، المرجع نفسه، ص 71.

[2]-مصطفى يوسف كافي، المرجع نفسه، ص 341.

[3]-محمد عباس محرزي، اقتصاديات المالية العامة، ط4، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2010، ص 65.

[4]-مصطفى يوسف كافي، المرجع نفسه، ص 342.

[5]-رشيد عبد الحكيم، الاقتصاد الكلي، ط1، عمان، دار البداية ناشرون وموزعون، 2010، ص 224.

المبحث الرابع: السياسة المالية في الفكر الاقتصادي

لا يمكن فهم أي سياسة اقتصادية دون فهم للفكر الذي تستند إليه، لأن الفكر يوضح كيف ستؤثر هذه السياسة في الاقتصاد وكيف للاقتصاد أن يؤثر عليه وعلى هذا الأساس سوف نتطرق إلى دراسة السياسة المالية ضمن إطار أفكار المدارس المختلفة.

المطلب الأول: السياسة المالية من منظور التحليل الكلاسيكي

ظهرت المدرسة الكلاسيكية إلى الوجود على يد مجموعة من، وذلك في ظل الدولة الحارسة الرافضة لفكرة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي.

1-أسس ومبادئ السياسة المالية عند الكلاسيك:

لقد أسندت السياسة المالية لدى الكلاسيك إلى مجموعة من الأسس المتمثلة فيما يلي:[1]

- يقتصر دور الدولة على تحقيق الأمن والنظام.
- يجب أن يهتم النظام المالي بضرورة ضغط النفقات العامة إلى أدنى حد ممكن.
- تطبيق مبادئ المالية الخاصة في المالية العامة خاصة مبدأ توزيع الدخل بين أنواع مختلفة من النفقات بحيث تتحقق أكبر منفعة ممكنة بأقل نفقة[2].

المطلب الثاني: السياسة المالية من منظور الكينزيين

إن النظرية الكينزية ظهرت نتاجا لظروف اقتصادية، والمتمثلة في الكساد العظيم لسنة 1929 والتي صاحبته البطالة، حيث جاء كينز بنظريته "النظرية العامة للعمالة وسعر الفائدة" وركز في تحليله على الطلب الكلي الفعال، حيث أخرج السياسة المالية من حيادتها.

---

[1]-فوزي عبد المنعم، المالية العامة والسياسة المالية، بيروت، دار النهضة العربية، ب ت، ص 21.

[2]-محمد الكفراوي عوف، السياسات المالية والنقدية في ظل الاقتصاد الإسلامي، ط2، الإسكندرية، مركز الإسكندرية للكتاب، 2006، ص 153.

1-أسس السياسة المالية في التحليل الكينزي

تقوم هذه النظرية على مبادئ تختلف على مبادئ التقليدية في بناء النظرية النقدية والتي يمكن حصرها فيمايلي:[1]

- استبعاد فرضية الحياد المالي للدولة، إذا أصبحت تتدخل في النشاط الاقتصادي.
- اختلاف أهداف السياسة المالية، حيث قصدت الضريبة حيادها التقليدي، فهي لم تعد أداة لتمويل فقط وإنما أصبحت أداة لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية.
- ميل الادخار والاستثمار إلى التعادل عن طريق التغيرات في الدخل الوطني لكن ليس عند مستوى التشغيل الكامل بل عند أي مستوى من مستويات التشغيل[2].
- في حالة الكساد تلجأ الدولة لرفع مستوى الطلب الفعال عن طريق زيادة النفقات وتخفيض الضرائب، أما في حالة التضخم تلعب دورا معاكس حيث تقوم على خفض مستوى الطلب الكلي الفعال بتخفيض النفقات العامة ورفع معدلات الضرائب[3].

المطلب الثالث: السياسة المالية في التحليل النقدوي

أعطت المدرسة النقدية أهمية كبيرة للنقود من حيث قدرتها على معالجة الاختلالات وتجنب ظهور الفجوات في الاقتصاد، ويرى النقدويون وعلى رأسهم مليتون فريدمان بأن السياسة النقدية تؤثر بشكل مباشر وفعال في النشاط الاقتصادي مع عكس السياسة المالية التي يقتصر دورها في إعادة توزيع الدخل، بين القطاع العام والخاص.

---

[1]-خالد شحادة الخطيب، أحمد زهير شامية، أسس المالية العامة، ط3، عمان ، دار وائل للنشر، 2007، ص 36-37.

[2]- مدحت القريشي، تطور الفكر الاقتصادي، ط1، عمان، دار وائل للنشر والتوزيع، 2008، ص 301.

[3]- رجاء الربيعي، المرجع نفسه، ص 67-68.

1-أسس السياسة المالية في الفكر النقدوي: تتمثل فيما يلي:[1]

- العرض النقدي هو العامل النقدي الكلي الوحيد الذي يجب أن تركز عليه السلطات النقدية إذا أرادت أن تكون لها رقابة فعالة على النشاط الاقتصادي.
- يقتصر دور السياسة المالية على إعادة توزيع الدخل بين القطاع العام والخاص.

- يعتقد فريدمان أن أسعار الفائدة تتحدد على مستوى السوق وعليه فإن الدولة لا تأثير لها على ضبط هذه الأسعار.

- يؤكد النقديون على أن الزيادة في الإنفاق الحكومي يجب أن تمول عن طريق زيادة الضرائب أو عن طريق إصدار الدين الحكومي، فإذا مولت هذه الزيادة في الإنفاق بزيادة الضرائب أو الإصدار الحكومي في هذه الحالة لن يحدث زيادة في الناتج نتيجة لانخفاض الإنفاق الخاص.

- يرى النقديون أن السياسة النقدية شديدة الفعالية، أما السياسة المالية غير فعالة ما لم تكن مصحوبة بالتغير في عرض النقد[2].

[1]-فوزية خلوط العربي، دور السياسة المالية في تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصاديين في الدول النامية في ظل التحولات الدولية الراهنة، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، 2004/2003، ص 20.

[2]-المرجع نفسه ، ص 21.

ملخص الفصل

تعتبر السياستين النقدية والمالية من بين أهم أدوات السياسة الاقتصادية الكلية المستخدمة في تحقيق أهدافها المسطرة، والمتمثلة في تحقيق التوازن والاستقرار الاقتصاديين، هذا الأخير الذي يعتبر مطلبا لكل الدول المتقدمة والنامية على حد سواء.

شهدت السياستان النقدية والمالية تطورا واضحا وملحوظا في الفكر الاقتصادي، بدا الفكر الكلاسيكي الذي هو ميلاد السياسة النقدية، إلا أن ظهور ظاهرة الكساد الكبير في سنة 1929 اثبت عجز الفكر الكلاسيكي، لتظهر للوجود المدرسة الكينزية التي أخرجت السياسة المالية من حياديتها وأثبتت قدرتها على التأثير في النشاط الاقتصادي، لكن السياسة النقدية سرعان ما استرجعت مكانتها على يد فريدمان الذي جاء بافتراضات وسيطة بين المدرستين الكلاسيكية والكينزية.

ومن خلال هذه التطورات نستنتج أهمية السياستين النقدية والمالية ودورها في تحقيق الأهداف الكبرى للسياسة الاقتصادية، حيث ان لكل سياسة إستراتيجية معينة في التأثير على المتغيرات الاقتصادية، فإذا كانت السياسة المالية تمارس تأثيرا مباشرا على المتغيرات الحقيقية في الاقتصاد،أما فيما يخص السياسة النقدية، حيث تقوم بالتأثير على متغيرات وسيطية والتي بدوره تؤثر على المتغيرات الحقيقية في الاقتصاد.

الفصل الثانى

الإطار النظرى للتنسيق بين السياستين النقدية والمالية

مدخل الفصل

تعد السياسة النقدية والمالية من السياسات الاقتصادية التي عرفت عدة دراسات وتحولات على مسار التاريخ الاقتصادي، وهذا راجع لأهميتها في تسوية الاختلالات، مما جعلها تشكل حقل خصبا من النقاش حول الدور القيادي لكل منهما في تسيير النشاط الاقتصادي وما مدى ارتباطها ببعضها البعض في مواجهة الأزمات الاقتصادية.

لا شك أن مجال تأثير السياسة المالي هو سوق الإنتاج وأدواتها الرئيسية هي الإنفاق الحكومي والضرائب، أما السياسة النقدية فمجال تأثيرها هو سوق النقد وأدواتها الرئيسية هي سعر إعادة الخصم، الاحتياطي القانوني، السوق المفتوحة.

وتحتل السياستين النقدية والمالية مكانة هامة ضمن السياسات الاقتصادية، مما يستلزم وجود توافق مع الإجراءات والتدابير المتخذة من جانب السلطات النقدية والإجراءات والتدابير المتخذة من طرف السلطات المالية.

وفي هذا الفصل سنتطرق إلى نوع العلاقة الموجودة بين السياستين النقدية والمالية وفعالية كل سياسة، وضرورة التنسيق بينهما، وللإلمام بجوانب هذا الفصل تم تقسيمه إلى ثلاث مباحث، هي كالتالي:

المبحث الأول: الإطار النظري للتنسيق بين السياستين النقدية والمالية.

المبحث الثاني: إجراءات التنسيق بين السياستين النقدية والمالية.

المبحث الثالث: طبيعة العلاقة بين السياستين النقدية والمالية.

المبحث الأول: الإطار النظري للتنسيق بين السياستين النقدية والمالية

سنهدف من هذا المبحث إلى إبراز أهمية التنسيق بين السياستين المالية والنقدية من خلال تناول الإطار النظري لهذا التنسيق.

المطلب الأول: تعريف التنسيق بين السياستين النقدية والمالية وأهميته

نظرا لما يلحق السياستين المالية والنقدية كل على حدى من انتقادات تتمثل في عدم قدرة كل منهما على معالجة المشاكل الاقتصادية، ظهرت أهمية التكامل بين السياستين للتغلب على هذه المشاكل وتفادي هذه الانتقادات.

1-تعريف التنسيق بين السياستين المالية والنقدية

يشير التنسيق بين المساهمتين إلى التفاهم المشترك من قبل السلطتين المالية والنقدية، والعمل على تبادل المعلومات بين السلطات النقدية والمالية[1].

1-1-التعريف الأول: يقدم Lain Begg تعريفا مبسطا للتنسيق بين السياستين المالية والنقدية نصرف مضمونه إلى التدابير التي تضمن أن القرارات التي يتم اتخاذها من قبل صانعي القرار بإحدى السياستين لا يترتب عليها آثار غير مباشرة على السياسة الأخرى[2].

1-2-التعريف الثاني: هي الآلية التي يتم من خلالها التفاوض بين سلطتين تتمتع كل منهما باستقلالها عن الأخرى-البنك المركزي والحكومة-و ذلك بغية تحقيق أفضل النتائج المرجوة من كليهما، وخلق الإطار الملائم لتفعيل أداء كلتا السلطتين[3].

---

[1]-منى كمال سعيد محمد، أهمية التنسيق بين السياستين المالية والنقدية، استعراض تجارب بعض الدول، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة القاهرة، 2007، ص 13.

[2]-Lain Begg « Running Economic and Monetary union، the challenges of Policy co-ordination »، in Europe Government and Money، the Federal trust for education and Research، 2002، p21-22.

[3]-Powel Marszalek « coordination of Monetary and Fiscal Policy، the Poznan University of economics، volume 3، 2003، p48.

1-3-التعريف الثالث: يتم التنسيق بين السياستين المالية والنقدية لتحقيق الأهداف الاقتصادية يتم على مستويين، الأول عند تحديد الأهداف العامة على أن يكون من بين تلك الأهداف العمل على تطوير القطاع المالي، والثاني أن يتم التنسيق من خلال اتخاذ بعض التدابير المؤسسية وتحديد آليات التنفيذ والتي من شأنها تأكيد كفاءة ذل التنسيق[1].

وتتضح العلاقة بين السياستين النقدية والمالية من خلال التعرض إلى كيفية تدبير التمويل اللازم لعجز الميزانية والذي يتحقق من ثلاثة مصادر هي:[2]

- الدين العام المحلي من خلال إصدار السندات الحكومية قصيرة وطويلة الأجل.
- الاقتراض الخارجي عن طريق إصدار سندات حكومية بالعملة الأجنبية .
- زيادة المعروض النقدي عن طريق اقتراض الحكومة من البنك المركزي.

2-أهمية التكامل الوظيفي بين السياستين النقدية والمالية:

لكل دولة أهداف اقتصادية تسعى لتحقيقها، ونجد المالية والنقدية التي تمثل أحد الركائز الأكثر دعامة لها، وتأتي أهمية التكامل الوظيفي بين السياستين النقدية والمالية نظرا للأسباب التالية:[3]

- تزايد حالات عدم الاستقرار وتصاعد حدتها مما يتطلب مزج السياستين النقدية والمالية للتمكن من التغلب على الأزمات المختلفة.

- عدم كفاية الأدوات النقدية للتحكم في المعروض النقدي والتأثير في النشاط الاقتصادي ما يتطلب الاستعانة بالأدوات المالية طالما أن يشترط لفعالية السياسة النقدية توفير الموارد المالية للاستثمارات عن طريق الاقتراض.

---

[1]-Bernard Laurens and Enrique G، de la piedra، « coordination of monetary and fiscal policies »، international monetary fund، working paper، n°25، March 1998، p4.

[2]-عصام السيد علي خطاب، التنسيق بين السياسيتين النقدية والمالية وأثره على المتغيرات الاقتصادية الكلية للدول النامية، رسالة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة حلوان، مصر، 2004، ص 30.

[3]-عبد العظيم حمدي، السياسة المالية والنقدية، دراسة مقارنة، الإسكندرية، الدار الجامعية، ب ت، ص 356-357.

– المشاكل المتوقع حدوثها في الاقتصاد الوطني في حالة عدم التنسيق بين السياستين فقد تتخذ السلطات المالية إجراءات مناقضة للإجراءات النقدية.

المطلب الثاني: أساس العلاقة بين السياستين النقدية والمالية وعلاقتهما بالسياسة الاقتصادية

تستخدم السياستين المالية والنقدية للتأثير في مستوى النشاط الاقتصادي، لذا قبل التطرق إلى علاقة السياستين النقدية والمالية بالسياسة الاقتصادية، يجب الحديث عن السياسة الاقتصادية أولا.

1-تعريف السياسة الاقتصادية:

هناك مجموعة من التعاريف المتعلقة بالسياسة الاقتصادية، من أهمها:

1-1-التعريف الأول: يعتبر Xavier Greffe السياسة الاقتصادية أنها مجموع القرارات التي تتخذها السلطات العمومية بهدف توجيه النشاط الاجتماعي في اتجاه مرغوب فيه [1].

1-2-التعريف الثاني: السياسة الاقتصادية هي عبارة عن مجموع القواعد والوسائل والأساليب والإجراءات والتدابير التي تقوم بها الدولة خلال فترة زمنية معينة [2].

2-علاقة السياستين النقدية والمالية بالسياسة الاقتصادية:

تعد السياستين النقدية والمالية جزءا هاما من السياسة الاقتصادية، فبالنسبة للسياسة النقدية فان التأثير المهم للنقود على المتغيرات الاقتصادية، بالإضافة إلى مساهمتها في تحقيق التوازن الاقتصادي، ودورها في التأثير على التقلبات الدورية، وفيما يخص العلاقة بين السياسة الاقتصادية والسياسة المالية فتبرز في كون هذه الأخيرة تمثل الجانب العملي للسياسة الاقتصادية، فهي التي تحكم وضع الموازنات العامة وتتولى مهمة تقدير نفقات الدولة وإيراداتها العادية والاستثنائية، ويتطلب من الدولة أثناء تطبيق سياستها المالية

---

[1]–عبد المجيد قدي، المرجع نفسه، ص 24.

[2]–رشيد بلخريصات، فعالية المنظمات الحكومية في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية، الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، الجزائر، ورقلة، 08–09 مارس 2005، ص 164.

استخدام كل الوسائل المالية المتاحة لها والتي أصبحت تتباين بتباين الوضع الاقتصادي الذي تمر به كل دولة من سنة لأخرى ما بين ازدهار اقتصادي وانكماش[1].

المطلب الثالث: المقارنة بين السياستين النقدية والمالية

لا نقصد بالمقارنة بين السياستين المالية والنقدية المفاضلة بينهما فكلاهما لا يمكن الاستغناء عنهما كأساس لسياسة الدولة الاقتصادية، ويمكن حصرا أوجه الشبه والاختلاف بين السياستين النقدية والمالية في الجوانب الآتية:[2]

– تتسم السياسة المالية بوجود ما يعرف بالفارق الزمني اللازم لتحقيق فعاليتها، فهي تحتاج إلى وقت أطول بالقياس إلى فعالية السياسة النقدية التي تستغرق وقت أقل.

– تعد مرونة السياسة النقدية إلى إمكانية اتخاذ التدابير والإجراءات النقدية من قبل السلطات النقدية دون الحاجة إلى تغيرات دستورية وسن تشريعات حكومية على عكس السياسة المالية التي تتوجب في معظم الأحيان سن التشريعات عند اتخاذ الإجراءات والوسائل المالية من قبل السلطة المالية.

[1]- مصطفى بلمقدم، راضية بوشعور، ماهية السياسة الاقتصادية و ضرورة استقلالية السلطة النقدية، السياسات الاقتصادية واقع و افاق، جامعة تلمسان، الجزائر، ديسمبر 2005، ص08

[2]–فريد بن طالبي، السياسات النقدية و المالية و عوامل نجاحها في ظل التغيرات الدولية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2001–2002، ص109.

الجدول رقم (2-1): الفرق بين السياستين النقدية والمالية.

المعيار	السياسة النقدية	السياسة المالية
1-السوق	تشمل الإجراءات التي لها علاقة مباشرة بالصفقات الحكومية في السوق	تشمل الإجراءات المرتبطة بالصفقات الحكومية الأخرى
2-جهاز واضع السياسة	يضع السياسة النقدية السلطات النقدية	يضع السياسة المالية البرلمان مسؤولية تحديد موازنة الدولة ونشاطها الاقتصادي
3-الدخل	تؤثر بصفة غير مباشرة	تؤثر تأثيرا مباشرا
4-الفعالية	تتميز بفعاليتها في مواجهة الضغوط التضخمية لقدرتها على امتصاص فائض السيولة	تتميز بتأثيرها الفعال في مواجهة الكساد والركود الاقتصادي
5-الفارق الزمني	تستغرق وقت أقل وذلك لأن إجراءاتها تتم بسرعة	تحتاج السياسة المالية لوقت أطول لتحقيق فعاليتها
6-اتخاذ القرارات	تتخذ من قبل البنك المركزي تتمثل في سياسة البنك المركزي	تتخذ من قبل الحكومة (السلطة المالية)

المصدر: خالد عبدو الزامل، دور السياسة النقدية في رسم معالم السياسة الاقتصادية الكلية في سوريا، أطروحة دكتوراه (منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة دمشق، 2005، ص40.

المطلب الرابع: فعالية السياستين النقدية والمالية في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية

يتناول هذا المطلب عقد مقارنة بين فعالية السياسة النقدية والمالية في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية من خلال الاعتماد على وجهة نظر أنصار كل من السياستين.

1-فعالية السياستين النقدية والمالية من وجهة نظر أنصار السياسة المالية

يرى أنصار السياسة المالية أن السياسة التوسعية تكون ذات فعالية إذ تم اتخاذ الإجراءات التالية:[1]

[1]-أحمد أبو الفتوح الناقة، نظرية النقود والبنوك والأسواق المالية، الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة، 1998، ص 332.

-زيادة العرض النقدي (مع ثبات الأسعار) يؤدي إلى زيادة العرض النقدي الحقيقي، (ويتفاعل سوق النقد والسندات) ينخفض سعر الفائدة، فيزيد الإنفاق الاستثماري فيزيد الإنتاج الكلي المطلوب (وعند مستوى الأسعار نفسه) يخلق طلب زائد على السلع مما يؤدي إلى ارتفاع مستوى الأسعار.

-ركز أنصار السياسة المالية على ضرورة استخدامها إلى جانب السياسة النقدية بهدف معالجة المشاكل الاقتصادية، وانصب الاهتمام في معالجة أزمة البطالة على زيادة الطلب الكلي الفعال.

2-فعالية السياستين النقدية والمالية من وجهة نظر أنصار السياسة النقدية

- حاول أنصار السياسة النقدية جعل سياستهم أكثر قدرة على التأثير في النشاط الاقتصادي وتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية بعد أن كانو يهتمون فقط بعلاقة النقود بمستوى الأسعار فيقولون بأن زيادة كمية النقود تؤثر في الإنتاج خلال ستة أو ثمانية أشهر.

ومن خلال تعرضنا لهذا المطلب يمكن الخروج بالملاحظات التالية:[1]

- رغم عدم قدرة السياسة النقدية لوحدها في حل الأزمات الاقتصادية إلا أنها تكون أكثر فعالية بالتنسيق مع السياسة المالية، ولذلك يرى أنصار السياسة النقدية أن على البنك المركزي زيادة كمية النقود بما يتناسب مع معدلات النمو في الناتج القومي الحقيقي.
- لقد أثبت التمويل بالعجز فشله في الخروج من الأزمات، ثم إن المشاكل الاقتصادية من بطالة وتضخم تزداد كلما تم اللجوء إلى هذا الأسلوب في التمويل ولهذا يرى أنصار السياسة النقدية أن تكون زيادة العرض النقدي معادلة لنمو الناتج الوطني لتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

[1]-جمال بن دعاس، التكامل الوظيفي بين السياستين النقدية والمالية، أطروحة دكتوراه منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم الإسلامية، جامعة باتنة، 2002/2001، ص 149.

المبحث الثاني: إجراءات التنسيق بين السياستين النقدية والمالية

نتيجة للصراع الذي كان قائما بين أنصار المدرسة النقدية وأنصار المدرسة المالية , ظهر تيار جديد بزعامة الأمريكي والتر هيلر الذي نادى إلى ضرورة استخدام السياستين معا, لتحقيق اهداف السياسة الاقتصادية.

المطلب الأول: عوامل نجاح السياستين النقدية والمالية

إن نجاح السياسة النقدية والسياسة المالية في أي دولة، يتوقف على مجموعة من العوامل، وتتمثل فيما يلي:

1-عوامل نجاح السياسة النقدية: لضمان استمرار واستقرار السياسة النقدية يجب توفر مجموعة شروط والتي تعبر عن كفاءتها وأهمها:

1-1-استقلالية البنك المركزي:

يرتكز مفهوم استقلالية البنوك المركزية على فكرة عزل السياسة النقدية عن الضغط السياسي المستمر من قبل السلطة التنفيذية، حيث تعطي الأولوية في المحافظة على استقرار الأسعار كهدف رئيسي[1]، ولكي تكون البنوك المركزية فعالة فإنها يجب أن تكون مستقلة في أربع نواحي والمتمثلة في الاستقلال الإشرافي، الاستقلال المؤسسي، استقلال الموازنة والاستقلال عن الضغوط السياسية[2].

[1]-مرباح قاصدي، إصلاح النظام المصرف الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة، إصلاح النظام المصرفي، الجزائر، ورقلة 11-12 مارس 2008، ص 2.

[2]-مجدوب محوصي، استقلالية البنك المركزي بين قانون النقد والقرض 10/90 والأمر 10/03، مجلة الواحات للبحوث والدراسات،العدد 16، 2012، جامعة بشار، الجزائر، ص 94.

1-2-تقويم السياسة النقدية:

بدأت البلدان النامية في السنوات الأخيرة بإصلاح نظام الرقابة النقدية المباشرة واستخدام الأدوات الغير مباشرة القائمة على السوق من أجل التأثير على النقود والائتمان وأسعار الفائدة بطريقة غير مباشرة من خلال إجراء تغييرات في سيولة المصارف التجارية والمؤسسات المالية[1].

1-3-إصلاح القطاع المصرفي:

لقد عانى القطاع المصرفي في العديد من الدول بشكل عام العديد من أوجه الضعف والمشاكل التي حدت من قدرته على القيام بدوره التنموي المنشود، متأثرا بذلك من الاختلالات العامة في الاقتصاد، وضعف الوساطة المالية[2].

1-4-إنشاء السوق النقدية:

ترجع أهمية السوق النقدية بشكل أساسي إلى دورها في إعادة تجديد سيولات البنوك التجارية في تلبية متطلبات الاقتصاد بصفة عامة، هذا من وجهة نظر الاقتصاد القومي، أما من وجهة نظر المصارف المركزية فإنها وسيلة للتأثير على الاحتياطات النقدية للمصارف التجارية، وبالتالي التأثير على مستويات الفائدة قصيرة وطويلة الأجل[3].

2-عوامل نجاح السياسة المالية: تهدف العديد من الدول إلى إحداث إصلاحات شاملة تتماشى مع توجهات السياسة الاقتصادية من خلال توفير شروط جديدة لضمان الأحسن لسياستها الاقتصادية منها:[4]

---

[1]-فريد بن طالبي، المرجع نفسه، ص 121.

[2]-صندوق النقد العربي (2001)، دور الحكومات الإنمائي في ظل الانفتاح الاقتصادي، العدد السادس، سلسلة بحوث ومناقشات حلقات العمل، أبو ظبي، ص 165-166.

[3]-حدة رايس، دور السوق النقدية في تأمين سيولة النظام المصرفي، مجلة العلوم الإنسانية، العدد التاسع، مارس 2006، جامعة بسكرة، الجزائر، ص5-6.

[4]-فريد بن طالبي، المرجع نفسه، ص 18.

2-1-الاستقرار السياسي:

إن الاستقرار السياسي يعد من أهم الدعائم الأساسية لنجاح أي برنامج تصحيحي، وعليه فعلى البلدان النامية أن تصل على وقف الصراعات السياسية، ومن أجل تحسين الكفاءات الاقتصادية الكلية يتطلب أن يسود مناخ السلام والأمن.

2-2-تعديل الأنظمة الضريبية:

على الدول النامية إدخال تعديلات واسعة على الأنظمة الضريبية المتبعة بهدف خلق الحوافز لتشجيع التعامل بالأوراق المالية وتبسيط النظام الضريبي من أجل ضمان حسن الإدارة والتحصيل[1].

2-3-التسيير الجيد للحكومة:

يجب أن يكون للبلد المعني حكومة جيدة المعرفة والتنظيم، ويتطلب هذا بناء القدرات ووجود نظام تشريعي منفتح وإطار تنظيمي شفاف، وتوفر موظفين جيدي التدريب والرواتب مع التزام مطلق بنظافة ونزاهة الحكم[2].

2-4-الخصخصة وتوسع أسواق الأوراق المالية:

لقد ظهرت على الاقتصاد العالمي بشكل عام وعلى الدول النامية بشكل خاص تطور ونمو متزايد الأمر الذي أدى إلى ظهور مفاهيم ومبادئ اقتصاد السوق وإعادة النظر في ضرورة مشاركة القطاع الخاص مع المؤسسات العامة[3]، وتوسيع الأسواق المالية، فإن ذلك

---

[1]-أيوب سميرة إبراهيم، صندوق النقد الدولي وقضية الإصلاح الاقتصادي والمالي، الإسكندرية، مركز الإسكندرية للكتاب، 2000، ص 65.

[2]-فريد بن طالبي، المرجع نفسه، ص 130.

[3]-محمد زرقون، انعكاسات إستراتجية الخوصصة على الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية، مجلة الباحث، العدد 07، 2009-2010، جامعة ورقلة، الجزائر، ص 153-154.

يقتضي توفر قدر كافي من المعلومات حول الأوراق المالية المتداولة فيها حتى تتصف السوق بالكفاءة [1].

المطلب الثاني: شروط التنسيق بين السياستين النقدية والمالية

إن هدف التنسيق بين السياسة المالية والسياسة النقدية هو تعظيم الأداء الاقتصادي ككل في الأجل الطويل.

1-شروط التنسيق بين السياستين المالية والنقدية: ولتحقيق التنسيق بين السياسة المالية والسياسة النقدية يشترط توفر:[2]

1-1-وضوح السياستين المالية والنقدية:

من الأهمية أن تكون كل من السياسة النقدية والسياسة المالية واضحة وموضوعة بدقة، حتى تستطيع كل من السلطة النقدية والسلطة المالية أن ينسقا بين سياستهما ويأتي ذلك من منطلق أن ضعف إحدى السياستين يثقل كاهل الأخرى.

1-2-المشاركة الكاملة في صياغة وتنفيذ السياسات:

حيث يتطلب التنسيق بين السياسة المالية والسياسة النقدية مشاركة كاملة بين السلطة النقدية والسلطة المالية في صياغة وتنفيذ السياسة والرقابة على تأثيراتها، والاتفاق على رد الفعل المناسب في إطار صياغة موحدة، مما يجعل هذه السياسة تصل للنجاح في اقتصاديات الدول وخاصة النامية منها.

[1]-صالح مفتاح وفريدة معارفي، متطلبات كفاءة السوق المالي، مجلة الباحث، العدد 07، 2009-2010، ورقلة، الجزائر، ص181.

[2]-مسعود دراوسي، السياسة النقدية والمالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2004، ص 261.

المطلب الثالث: مكانة التنسيق بين السياستين النقدية والمالية ومجال الالتقاء بينهما

تعد عملية التنسيق بين السياستين النقدية والمالية هدف رئيسي للدول المتقدمة والنامية لمعالجة الأزمات الاقتصادية، ويحدث ذلك من خلال إبراز نقاط ومجال الالتقاء بينهما.

1-مكانة التنسيق بين السياستين النقدية والمالية:

تقوم السياسة النقدية على تحقيق استقرار المستوى العام للأسعار، حيث تحظى لتحقيق هذا الهدف بشكل مستقل عن السياسات الاقتصادية الراهنة توحي بأن حالة الانفصال بين السياسات الاقتصادية الكلية بات أمرا غير مرغوب فيه، فالسلطات النقدية المسؤولة عن استقرار التضخم تحتاج لأن تتلاءم قراراتها وتتكامل مع خيارات السياسة المالية، والجهات المسؤولة عن السياسة المالية تأخذ بعين الاعتبار آثار وإجراءاتها وقراراتها على الاستقرار النقدي[1].

2-مجال الالتقاء بين السياستين النقدية والمالية: نتيجة للتأثيرات المتبادلة بين السياستين النقدية والمالية تنتج نقاط التقاء بينهما.

2-1-تمويل عجز الميزانية عن طريق الإصدار النقدي:

إن اللجوء إلى هذا الإصدار من حيث حجمه وتوقيته وكيفية التصرف في حصيلته يتقرر في مجال السياسة المالية، لأنها تعتبر تمويل تضخمي، ولكنه مورد مالي من الموارد العامة للدولة، أما الطريقة الفنية التي تتعلق بالإصدار النقدي ومقابله وحجمه وطريقة سداده فهذه اعتبارات تتعلق بالسياسة النقدية[2].

---

[1]-محمد صالح جمعة، السياسة النقدية في سوريا وأثرها على نمو الناتج المحلي الإجمالي، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الاقتصاد، دمشق، 2002، ص 37.

[2]-أحمد جامع، النظرية الاقتصادية، التحليل الاقتصادي الكلي، الجزء الثاني، بيروت، دار النهضة العربية، 1973، ص 471.

2-2-التنسيق الأساسي:

حسب Mus grave وجوب العمل على التنسيق بين أهداف السياستين من أجل مراعاة حالة الاستقرار الوضع الاقتصادي فمثلا في حالة التضخم تقوم السلطات النقدية بالتدخل عن طريق استخدام إحدى أدواتها للتأثير على المعروض النقدي، وأما السلطات المالية تنتهج سياسة مالية انكماشية تتماشى مع أهداف السياسة النقدية الاختلافات[1].

المبحث الثالث: طبيعة العلاقة بين السياسة النقدية والمالية

الواقع أن السياسة الاقتصادية تحتاج إلى توازن دقيق بين السياسة النقدية والمالية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي، ذلك لأن السياستان تعد ضروريتان حتى تدعم كل منهما الأخرى.

المطلب الأول: الجدل بين أنصار السياسة النقدية وأنصار السياسة المالية

لقد كان هذا الجدل موضوع مناظرة بين دعاة السياسة المالية بزعامة Walter Haller ودعاة السياسة النقدية بزعامة Milton Fridman حول أي سياسة يجب اعتمادها لتوجيه الاقتصاد الأمريكي وهذا ما جاء في كتاب Monetary and fiscal polity[2].

1-نقد أنصار السياسة النقدية للسياسة المالية:

رد فريدمان على والتر وأصحابه بجملة من الحجج هي:[3]

- يبالغ دعاة السياسة المالية باستعمالهم للسياسة الضريبية أكثر من السياسة النقدية، وحسب فريدمان أن معدل التغيير في الكتلة النقدية يؤدي إلى تأثير هام على كل من الدخل والأسعار في المدى الطويل، كما أن الدولة في حالة تغطية عجز الموازنة تلجأ إلى

---

[1]-فريد بن طالبي،المرجع نفسه، ص110.

[2]-عبد المجيد قدي، فعالية التمويل بالضريبة في ظل التغيرات الدولية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1995، ص50.

[3]-عبد العظيم حمدي، المرجع نفسه، ص 339.

الاقتراض من السوق النقدية وهذا ما يؤدي إلى زيادة الطلب على القيم المقترضة ومنه ارتفاع سعر الفائدة.

– زيادة النفقات تؤدي إلى بعض التأثيرات، فتكون هذه الأخيرة إيجابية خلال السداسي الذي يتم فيه الإنفاق، وتكون سلبية في السداسي الموالي له، بينما الضريبة عديمة الفعالية عن فصلها عن النفقات العامة.

2–نقد أنصار السياسة المالية للسياسة النقدية:

رد أنصار السياسة المالية على أنصار السياسة النقدية بالحجج التالية أهمها:[1]

–حسب النقديين أن أسعار الفائدة تتحدد على مستوى السوق وبالتالي لا سلطان للدولة على ضبط هذه الأسعار.

–رغم أهمية السياسة الضريبية في الإنعاش الاقتصادي، غير أن أنصار السياسة النقدية لا يعترفون بتأثيرات هذه الأداة وخير دليل النتيجة المتحصل عليها في رفع نسبة التشغيل في الولايات المتحدة الأمريكية 1964 نتيجة التحقيقات الضريبية.

المطلب الثاني: السياسة النقدية والمالية في ظل نظام سعر الصرف

حسب نموذج التوازن الكلي (التوازن الداخلي والتوازن الخارجي) والذي يعرف Fleming Mendel والذي يبني نموذجه تحت فرضية سعر الصرف ثابت وحرية تامة لحركة رؤوس الأموال يمكن استخلاص نجاعة كل سياسة على حدى في ظل سعر صرف ثابت.

1–السياسة النقدية والمالية في ظل سعر صرف ثابت

من خلال هذا العنصر نحاول تبيان نجاعة كل سياسة على حدى في ظل سعر صرف ثابت.

[1]–المرجع نفسه، ص 309.

1-1-السياسة المالية في ظل سعر صرف ثابت

تؤدي الزيادة في الإنفاق الحكومي على السلع والخدمات على انتقال منحنى (IS) إلى اليمين ('IS) أن انتقال الاقتصاد الوطني إلى النقطة (E_1) معلنا على زيادة الدخل وارتفاع في سعر الفائدة المحلية مقابل سعر الفائدة العالمية مما يدفع المستثمرين الأجانب على تحويل مبالغ أكبر نحو الداخل , وهو ما يجعلهم بحاجة إلى العملة الوطنية فيرتفع الطلب عليها في سوق العملات، مما يؤدي إلى إحداث اختلال في السوق النقدية، وعندها يتدخل البنك المركزي لإعادة التوازن في ميزان المدفوعات عن طريق شراء العملة الأجنبية وبيع العملة الوطنية، ومنه عرض العملة الوطنية يرتفع مما يؤدي إلى انتقال منحنى (LM) إلى اليمين ('LM)، أي زيادة الدخل وانخفاض سعر الفائدة بسبب التوسع النقدي ليعود الاقتصاد إلى حالة التوازن النهائي في النقطة (E_2)، أي أن السياسة المالية فعالة تماما في ظل سعر صرف ثابت، كما هو موضح في الشكل (2-1).

الشكل رقم (2-1): منحنى بياني يوضح السياسة المالية في ظل سعر صرف ثابت.

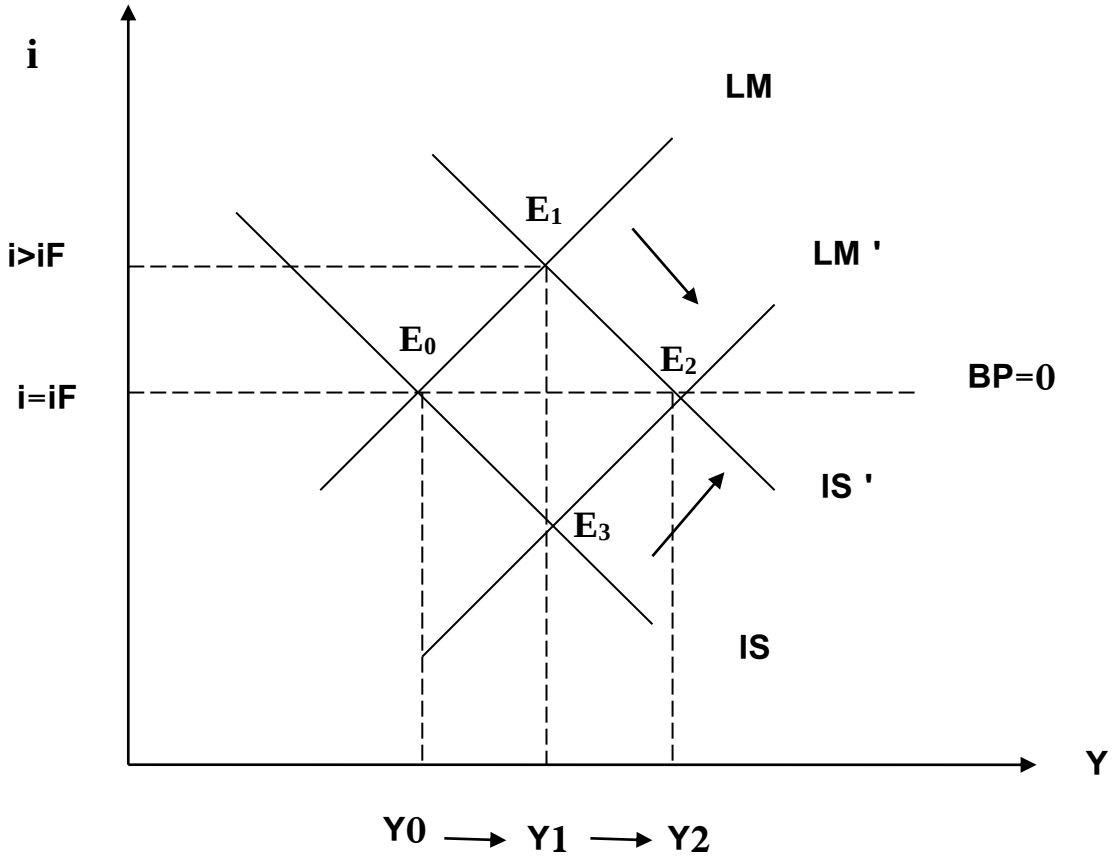

المصدر: محمد بوخاري، المرجع نفسه، ص 172.

حيث:

if: سعر الفائدة العالمية.

I: سعر الفائدة المحلية.

BP: ميزان المدفوعات.

1-2-السياسة النقدية في ظل سعر صرف ثابت

تفترض أن البنك المركزي انتهج سياسة نقدية توسعية عن طريق زيارة عرض النقود، وهذا يعني انتقال المنحنى (LM) إلى اليمين ('LM)، أن انتقال الاقتصاد الوطني إلى النقطة (E1)، لكن في هذه النقطة يكون ميزان المدفوعات في حالة عجز (i<if) الشيء الذي يؤدي

إلى انخفاض قيمة العملة بسبب خروج الأموال إلى الخارج ويمكن أن نترجم ما سبق شرحه في الشكل (2-2).

الشكل رقم (2-2): السياسة النقدية في ظل سعر صرف ثابت.

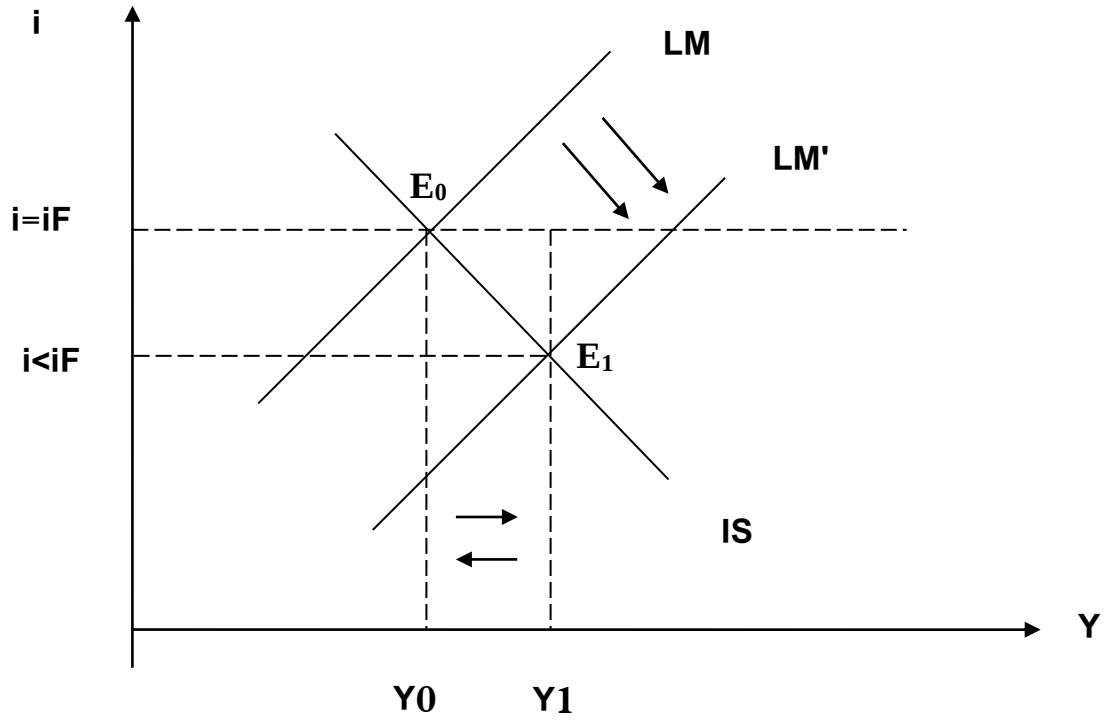

المصدر: صالح تومي، مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي، ط3، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2013، ص 201-202.

2-السياسة النقدية والمالية في ظل نظام سعر الصرف عائم

في هذا النظام تكون حركة رؤوس الأموال في حرية تامة مع سعر صرف حر وثبات الأسعار الداخلية، حيث أن البنك المركزي لا يتدخل في بيع وشراء العملة لتحديد قيمة سعر الصرف، أي يتحدد حسب قوى السوق[1].

[1]-محمود حميدات، النظريات والسياسات النقدية، الجزائر، دار الملكية للطباعة، 1995، ص 133-134.

2-1-السياسة المالية في ظل سعر صرف عائم

نفرض أن هناك ارتفاع في الطلب الخارجي على السلع الوطنية (زيادة الصادرات) هذا ما يؤدي إلى حدوث فائض في الطلب على السلع المحلية، أي انتقال منحنى (IS) إلى اليمين ('IS)، ويتم تبيان ذلك من الشكل(2-3).

الشكل رقم (2-3): السياسة المالية في ظل سعر صرف عائم.

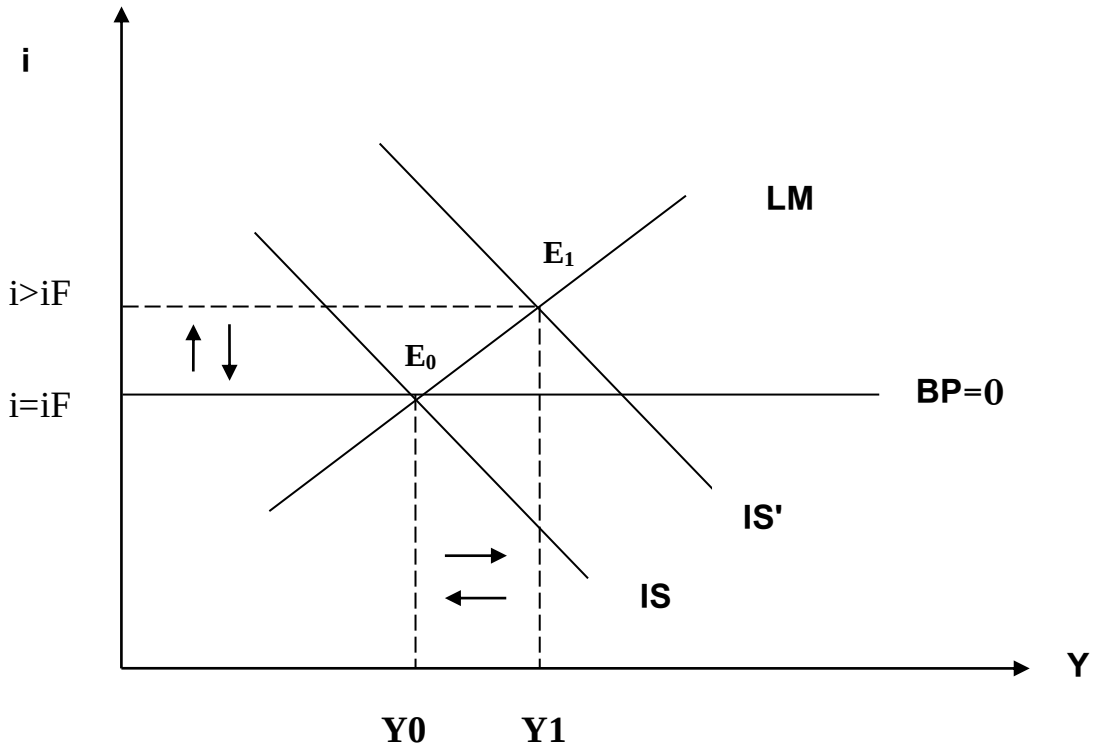

المصدر: صالح تومي، المرجع نفسه، ص203.

ولكن في النقطة (E_1) السوقين النقدي والسلعي متزنين، أما ميزان المدفوعات فهو في حالة فائض، أي ارتفاع في قيمة العملة الوطنية مما يؤدي إلى انخفاض الطلب الخارجي على السلع الوطنية ومن ثم انخفاض في مستوى الصادرات وهو ما يؤدي إلى انخفاض الناتج أي رجوع ('IS) إلى وضعه الأصلي (IS) وهذا ما يدل على عدم فعالية السياسة المالية في هذا النظام.

2-2-السياسة النقدية في ظل سعر صرف عائم

في حالة انتهاج السلطات النقدية سياسة توسعية (زيادة عرض النقود) فإن هذا يؤدي إلى انتقال منحنى (LM) إلى (LM') في النقطة (E_1)، أي سعر الفائدة المحلي أقل من سعر الفائدة العالمي، وهذا ما يؤدي إلى خروج رؤوس الأموال إلى الخارج وهو ما يؤثر سلبا على ميزات المدفوعات، وبالتالي قيمة العملة تنخفض، حيث تصبح السلع الوطنية أكثر تنافسية بسبب انخفاض أسعارها على المستوى العالمي، أي زيادة الصادرات ومن ثم زيادة الناتج إلى المستوى (2/1) انتقال المنحنى (IS) إلى اليمين ('IS) والشكل (2-4) يوضح ما تم ذكره.

الشكل رقم (2-4): السياسة النقدية في ظل سعر صرف العائم

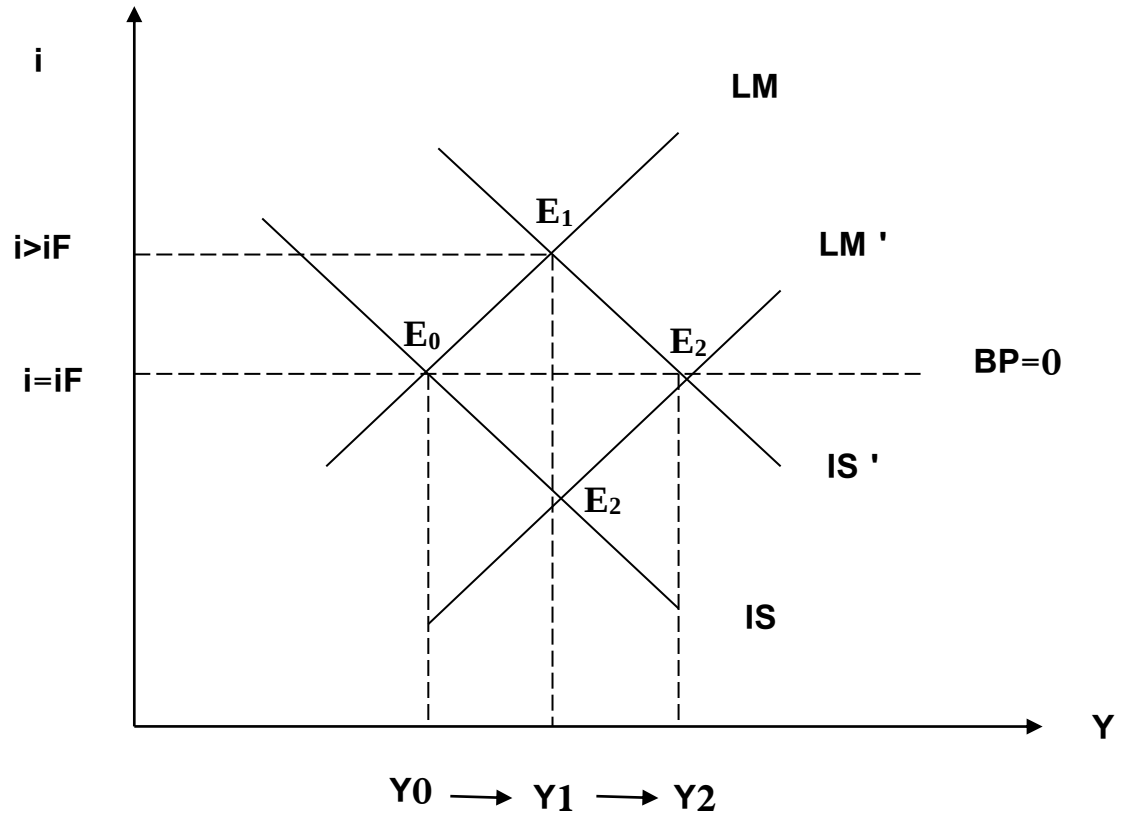

المصدر: صالح تومي، المرجع نفسه، ص 206.

المطلب الثالث: حدود السياسة المالية والسياسة النقدية في دول العالم الثالث

من خلال المعالجة السابقة لموضوع السياستين النقدية والمالية والتي تستند أغلبها إلى أعمال كل من كينز وفريدمان اللذان بنيا نماذجهما على أساس اقتصاد متطور تتوفر فيه الشروط اللازمة لنجاح أي سياسة يمكن تطبيقها.

الجدول رقم (2-2): مقارنة شروط نجاح النموذج الكينزي ووضع دول العالم الثالث.

شروط نجاح النموذج الكينزي	الوضع الشاهد في دول العالم الثالث
• يصل التدفق النقدي إلى الوسط حيث يتم انتشار واسع وسريع لآثاره. • تعبئة الموارد المعطلة. • الانقطاعات: أي انقطاعات أثر المضاعف هي: • سداد الديون السابقة. • امتصاص أي إنفاق. • زيادة الواردات • مرونة العرض الإيجابية بالقياس إلى المد النقدي • الإفراط في التصدير	• يصل التدفق النقدي إلى وسط حيث الانتشار غير كامل. • هذه الانقطاعات في البلاد النامية تنصب على شروط بنيوية: • استدانة جمعية ودائمة. • اكتنازات من طراز ما قبل الرأسمالية • فقد أن مرونة العرض لأسباب بنيوية. • العجز البنيوي للميزان التجاري والمدفوعات تجعل الواردات ضرورية.

المصدر: عبد المجيد قدي، المرجع نفسه، ص 55-65.

من خلال هذا الجدول نحاول مقارنة بين شروط نجاح النموذج النقدوي في دول العالم الثالث.

الجدول رقم (2-3): مقارنة شروط نجاح النموذج النقدوي ووضع دول العالم الثالث.

شروط نجاح النموذج النقدوي	الوضع الشاهد في دول العالم الثالث
• معلومات كافية عن حالة الاقتصاد (نظام معلومات فعال)، أي لابد من وجود أرقام قياسية عن: • وضع الميزانية (عجز/فائض) • نوعية وطبيعة الاختلال (داخلي/خارجي). • تقدير دالة الطلب على النقود. • تقدير معدل النمو الحقيقي. • حساسية الاستثمار لسعر الفائدة. • توفر البلد على مناخ استثماري قادر على استيعاب دخول وخروج رؤوس الأموال. • ضرورة تمتع السلطات النقدية بدرجة كبيرة من الاستقلالية.	• ضعف نظام المعلومات. • عدم وجود وعي نقدي كبير. • عدم وجود حساسية قوية بين المتغيرات النقدية والمتغيرات العينية. • عدم مرونة الجهاز الإنتاجي. • ارتفاع الميل الحدي للاستيراد. • عدم وجود استقرار سياسي يشجع على الاستثمار في العديد من البلدان النامية. • فقدان الاستقلالية للسلطات النقدية. • الاعتماد على نظام سعر صرف ثابت.

المصدر: دحمان بن عبد الفتاح، محاولة تقييم السياسة النقدية ضمن برامج التكييف الهيكلي لصندوق النقد الدولي، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1997، ص95-98.

ملخص الفصل

من خلال الدراسة السابقة نستنتج أن كلتا السياستين مهمتين في النشاط الاقتصادي سواء كانت كل سياسة على حدى أو أثناء التوافق بينهما لجعلهما أكثر فاعلية من اجل اتخاذ القرارات اللازمة لمعالجة الاختلالات الاقتصادية.

وقد ثار جدل كبير بين أنصار كل من السياستين النقدية والمالية حول فعالية كل سياسة في التأثير على النشاط الاقتصادي والتحكم في متغيراته وتكييفها حسب الحالة التي يمر بها الاقتصاد، الأمر الذي يساعد على ظهور الأزمات الاقتصادية.

يرى بعض الاقتصاديين وجوب التنسيق بين السياستين النقدية والمالية لتفادي كل أشكال التعارض من خلال توفير البيئة الاقتصادية المناسبة لممارسة النشاطات الاقتصادية من قبل الأعوان الاقتصاديين وبالتالي تحقيق التوازن الاقتصادي.

الفصل الثالث

طبيعةُ التَنسيقِ بين السياستين النقَديةُ والماليةُ فى الجزائر خلال الفتَرةُ 2014-2004

مدخل الفصل

لقد تعرض الاقتصاد الجزائري مع نهاية الثمانينات وبداية التسعينات إلى العديد من الإختلالات في التوازن الاقتصادي تبلورت أساسا في ارتفاع معدل التضخم، تزايد البطالة، ضعف الاستثمار والتباين في أسعار الصرف بين السوق الرسمي والسوق الموازي، كل هذه الصعوبات أدت إلى عدم الاستقرار الاقتصادي، إضافة إلى صعوبات تسيير الديون الخارجية.

وفي ظل هذه القيود فإن كل من السياسة النقدية والمالية هي الوسيلة المزدوجة المبذولة لتحقيق الاستقرار والاتجاه نحو نظام يستند إلى ميكانيزمات اقتصاد السوق، باعتبار أن السياسة النقدية والسياسة المالية هما إحدى محاور الإصلاحات الاقتصادية.

حيث سنتطرق في هذا الفصل إلى تقييم مدى فعالية التنسيق بين السياستين النقدية والمالية في معالجة الإختلالات الاقتصادية في الجزائر، والذي تم تقسيمه إلى ثلاث مباحث والتي من خلالها يتم معالجة النقاط الأساسية لهذا الفصل:

المبحث الأول: واقع السياستين النقدية والمالية في الجزائر(2004-2014).

المبحث الثاني: طبيعة العلاقة بين البطالة والتضخم في الجزائر(2004-2014).

المبحث الثالث: التنسيق بين السياستين النقدية والمالية في معالجة الاختلالات الاقتصادية (2004-2014).

المبحث الأول: طبيعة السياستين النقدية والمالية في الجزائر(2004- 2014)

اتضحت معالم السياسة النقدية في الاقتصاد الجزائري بعد أن شهد النظام الاقتصادي إصلاحات مست مختلف جوانبه، إلا أن البداية التي بدأت تتبلور وتتجسد فيها معالم السياسة النقدية كانت بعد صدور قانون النقد والقرض 90-10 لسنة 1990.

إن الدور المتعاظم الذي تساهم به السياسة المالية في تحقيق التوازن الاقتصادي، دفع بالسلطات الوطنية إلى ترتيب هذه السياسة ضمن أولويات أدوات السياسة الاقتصادية المعتمدة في علاج الاختلالات الاقتصادية.

المطلب الأول: واقع السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2004-2014)

تعتبر الفترة 2004-2014 من الفترات التي عرف فيها الاقتصاد الجزائري العديد من التحولات والتغيرات خاصة على المستوى الخارجي، وترجع هذه التغيرات في معظمها إلى طبيعة الاقتصاد الوطني الذي يعتمد كليا على قطاع المحروقات.

1- أدوات السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2004-2014)

من أجل إدارة منسقة للسياسة النقدية، يتوفر لدى بنك الجزائر عدة أدوات منها سياسة السوق المفتوحة، معدل إعادة الخصم، نسبة الاحتياطي القانوني.

1-1- عمليات بنك الجزائر في إطار السوق النقدية في الجزائر خلال الفترة(2004-2014)

لقد تطورت السوق النقدية حسب قانون النقد والقرض، حيث أعيد تنظيمها من طرف بنك الجزائر في إطار أداة السوق المفتوحة، التي تتمثل في بيع وشراء السندات التي مدة استحقاقها ستة أشهر، وعلى اثر إشراف بنك الجزائر على هذه السوق النقدية التي تتعامل بالائتمان قصير الأجل (من يوم إلى سنتين)، تستفيد البنوك من الودائع والأموال للأشخاص الطبيعيين والمعنويين، وهذه السوق وسيلة يلجأ إليها بنك الجزائر وذلك ما يجعل معدلات إعادة الخصم

أقل من معدلات الفائدة داخل السوق وذلك لتنشيط البنوك في جمع الإيرادات والتخفيض من العجز في تمويل التنمية الاقتصادية، والجدول(3-1)يتم توضيح ما سبق.

الجدول (3-1): تطور معدلات إعادة التمويل في إطار السوق النقدية في الجزائر خلال الفترة (2004-2014).

الوحدة: نسبة مئوية

السنوات	استرجاع السيولة لمدة 7 أيام	استرجاع السيولة لمدة 3 أشهر
2004	0.75	-
2005	1.25	1.9
2006	1.25	2
2007	1.75	2.5
2008	1.25	2
2009	1.25	2
2010	1.25	2
2011	0.75	1.25
2012	0.75	1.25
2013	0.75	1.25
2014	0.75	1.25

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الديوان الوطني للإحصائيات بتاريخ 23-04-2015 .

من خلال الجدول نلاحظ أن معدلات الفائدة على استرجاع السيولة لسبعة أيام متذبذبة، حيث بلغت 0.75 % سنة 2004، واستمر هذا المعدل بالزيادة ليصل إلى 1.25 % سنة 2010، بعدها انخفض في السنوات الموالية وبقيت ثابتة بمقدار 0.75 % إلى غاية سنة 2014. أما بالنسبة لمعدلات الفائدة على استرجاع السيولة لثلاثة أشهر هي أيضا عرفت تذبذبا وتباينا في معدلاتها حيث تراوحت ما بين 2% و1.25 .%

1-2- معدل إعادة الخصم في الجزائر خلال الفترة (2004-2014)

يستخدم بنك الجزائر هذه الأداة للتأثير على مقدرة البنوك التجارية في منح الائتمان، ففي حالة التضخم يرفع البنك المركزي من معدل إعادة الخصم لخفض المعروض النقدي المتداول، والجدول (3-2) يبين تطور معدل إعادة الخصم في الجزائر.

الجدول (3-2): تطور معدل إعادة الخصم في الجزائرخلال الفترة (2004-2014).

الوحدة: نسبة مئوية.

السنوات	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
معدل إعادة الخصم %	4	4	4	4	4	4	4	4	4	4	4

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على: تقارير بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، سبتمبر 2009، ص 17.

تقارير بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، مارس 2014، ص 17 .

من خلال ما تم استعراضه في الجدول نلاحظ أن بنك الجزائر حافظ على استقرار معدلات إعادة الخصم لتصل إلى نسبة 4.% خلال فترة الدراسة (2004-2014)، والسبب راجع إلى توفر السيولة لدى البنوك التجارية، ومنه تكتفي هذه الأخيرة بتلك السيولة لديها دون اللجوء إلى عملية إعادة التمويل لدى بنك الجزائر وذلك ما يفسر ثبات معدل إعادة الخصم.

1-3- سياسة الاحتياطي القانوني في الجزائر خلال الفترة (2004-2014)

تعتبر من الأدوات الرقابية التي استحدثها القانون 90-10. في الجزائر حيث يفرض بنك الجزائر نسبة معينة لا تتعدى 28 % إلا في حالات الضرورة المنصوص عليها قانونا، والجدول (3-3) يوضح تطور معدلات الاحتياطي القانوني في الجزائر.

الجدول (3-3): تطور معدلات الاحتياطي القانوني في الجزائر خلال الفترة (2004-2014)

الوحدة: نسبة مئوية.

السنوات	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
م.ا.ق %	6.5	6.5	6.5	6.5	6.5	8	8	9	11	12	12

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

- بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، سبتمبر 2009، ص 17.
- بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، مارس 2014، ص 17.

من خلال الجدول نلاحظ أن معدل الاحتياطي القانوني يقدر بـ 6.5 % سنة 2004 ليبقى ثابتا لغاية سنة 2008، ليرتفع سنة 2009 بمقدار 8%، واستمر في الزيادة في السنوات الموالية ليصل إلى 12 % سنة 2014، وهذا الارتفاع ناتج عن الزيادة المفرطة في السيولة لدى البنوك التجارية، ونتيجة لذلك كان من الصعب على بنك الجزائر أن يتحكم في السيولة بصورة فعالة، بينما أدت الحدود القصوى المفروضة على كل بنك إلى صعوبات في توزيع الموارد، ومن اجل معالجة أوجه الضعف هذه، فان بنك الجزائر فرض احتياطيا إلزاميا على البنوك التجارية بنسبة 12 %.

2- تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة(2004-2014).

تتكون الكتلة النقدية في الجزائر من مجمعين هما:

- المتاحات النقدية (M1).
- الكتلة النقدية (M2).

المتاحات النقدية (M1): وتشمل العملة في التداول خارج النظام المصرفي والودائع الجارية لدى النظام المصرفي والودائع في الحسابات الجارية البريدية سواء كانت بالدينار أو بالعملة الأجنبية.

الكتلة النقدية (M2): وتشمل المتاحات النقدية(M_1) مضافا إليها شبه النقود المتمثلة في الودائع بالعملات الأجنبية.

ولقد كان من أهداف برنامج الإنعاش الذي أبرمته الجزائر مع المؤسسات النقدية الدولية التحكم في نمو الكتلة النقدية والحفاظ على التوازنات الاقتصادية الكلية، ولكن رغم ذلك استمر الارتفاع السريع الكتلة النقدية كما يوضحه الجدول(3-4).

الجدول (3-4): تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2004-2014).

الوحدة: مليار دينار جزائري.

السنوات	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
M1	2160.581	2422.734	3177.600	4233.600	4984.800	4944.2	5756.4	7141.7	7681.5	8249.8	8955.9
M2	3738.037	4146.906	4827.600	5994.600	6955.900	7173.1	8280.7	9929.2	11.15.1	11941.5	11980.8

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على : تقارير بنك الجزائر 2004-2014.

من خلال الجدول نلاحظ أن المؤشرات النقدية سواء M1 أو M2 شهدت تطورا ملحوظا إذ زادت M_1 من 2160.581 مليار دج سنة 2004 إلى 4944.2 مليار دج سنة 2009 أي أنها تضاعفت مرتين خلال فترة البرنامج التكميلي لدعم النمو، وهذا يدل على إصرار الدولة على النهوض بالتنمية الاقتصادية في حين زادت M2 من 3738.037 مليار دج سنة 2004 إلى 7173.1 مليار دج سنة 2009، غير أن تطور الكتلة النقدية استمرت بالزيادة إلى غاية 2014 سواء M1 أو M2 خاصة خلال فترة البرامج التنموية مما انعكس سلبا على بعض المؤشرات النقدية مثل التضخم فالسياسة النقدية تعمل على تخفيض التضخم لأن برنامج الإنعاش تسبب في ارتفاعه.

3- توزيع القروض حسب القطاعات في الجزائر خلال الفترة(2004-2014).

شهدت أيضا فترة 2004-2014 توسعا في منح الائتمان للقطاعين العام والخاص وذلك من خلال سعر الفائدة أو فترة الاستيراد، ويتم توضيح ذلك في الجدول (3-5).

الجدول (3-5): توزيع القروض حسب القطاعات في الجزائر خلال الفترة (2004-2014).

الوحدة: مليار دج.

السنوات	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
القطاع العام	859.3	882.4	847	988.9	1201.9	1485.1	1460.6	1741.6	2413.43	2741.54	2922.6
النسبة %	56	49.6	44.5	44.8	46	48.1	44.7	46.7	44.6	44.1	44.8
القطاع الخاص	675.4	897.3	1057	1216	1413	1600.6	1805.7	1984.2	2247.0	2721.9	2811.3
النسبة %	44	50.4	44.8	55.1	54	51.9	55.3	53.2	52.4	52.8	52.1
الإدارة المحلية	0.2	0.1	1.4	0.3	0.3	0.8	0.8	0.7	0.4	0.4	0.6

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على: تقارير بنك الجزائر 2004-2008- 2014.

يتضح لنا من خلال الجداول أن القروض الممنوحة للاقتصاد أنها في تنامي من سنة لأخرى سواء القروض الممنوحة للقطاع العام أو للقطاع الخاص، خلال فترة الدراسة 2004-2014 وذلك بسبب دعم البرامج التنموية في تلك الفترة للنهوض بالاقتصاد الوطني.

كما نلاحظ أن القروض الممنوحة للقطاع العام أكبر من القروض الممنوحة للقطاع الخاص سنة 2004 وذلك يعكس أهمية القطاع العام في الاقتصاد من خلال تمويل المشاريع الاستثمارية، غير أن هذا التباين من أسباب ضعف كفاءة السياسة النقدية التي تشرف على

النظام المصرفي، ثم بدأت هذه القروض تتناقص منذ سنة 2005 لصالح القروض الممنوحة للقطاع الخاص إلى غاية سنة 2014 وذلك لمنح الدور الحقيقي له وإبراز مكانته في الاقتصاد.

المطلب الثاني: واقع السياسة المالية في الجزائر خلال الفترة (2004–2014)

اتبعت الجزائر منذ بداية الألفية الجديدة منحنى جديد في سير السياسة الاقتصادية تتجلى في التركيز على السياسة المالية في شكل توسع النفقات العامة، وذلك يعني السير وفق المنهج الكينزي، الذي يركز على أهمية دور الدولة من خلال نفقاتها العامة في دعم النشاط الاقتصادي، فقد كان للوفرة المالية الكبيرة التي حققتها الجزائر نتيجة ارتفاع أسعار النفط بداية الألفية الثالثة دورا في إتباع هذه السياسة، وقد تجلت هذه السياسة المرتكزة على التوسع في النفقات العامة للفترة (2001–2014) في برنامج الاستثمارات العمومية.

1-برامج الاستثمارات العمومية:

تتمثل برامج الاستثمارات العمومية فيما يلي:[1]

- برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001–2004).
- البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005–2009).
- برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010–2014).

1-1- برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001–2004)

والذي خصص له غلاف مالي يقدر بـ 525 مليار دينار جزائري (حوالي 7 مليار دولار أمريكي)، قبل أن يصبح غلافه المالي النهائي مقدرا بـ 1216 مليار دينار (حوالي 16 مليار دولار أمريكي) بعد إضافة مشاريع جديدة له وإجراء تقييمات لمعظم المشاريع المبرمجة سابقا.

[1] –محمد مسعي، سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو، مجلة الباحث، عدد 2010/10، جامعة ورقلة، الجزائر، ص 147.

1-2- البرنامج التكميلي لدعم النمو(2005-2009)

والذي قدرت الإعتمادات المالية الأولية المخصصة له بمبلغ 8705 مليار دينار (114 مليار دولار أمريكي)، بما في ذلك مخصصات البرنامج السابق (مليار دينار)، ومختلف البرامج الإضافية لاسيما برنامجي الجنوب والهضاب، والبرنامج الموجه لامتصاص السكن الهش والبرامج التكميلية المحلية، أما الغلاف المالي الإجمالي المرتبط بهذا البرنامج عند اختتامه نهاية 2009 فقد قدر ب 9680 مليار دينار (حوالي 130 دولار أمريكي)، بعد إضافة عمليات التقييم للمشاريع الجارية ومختلف التمويلات الإضافية الأخرى.

1-3- برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010-2014)

خصص له غلاف مالي إجمالي قدره 21214 مليار دينار (حوالي 286 مليار دولار أمريكي)،بما في ذلك الغلاف المالي الإجمالي للبرنامج السابق(9680 مليار دينار)،أي أن البرنامج الجديد مخصص له مبلغ مالي أولي بمقدار 115340مليار دينار (حوالي 155 مليار دولار أمريكي).

2- أدوات السياسة المالية في الجزائر خلال الفترة (2004-2014).

إن السياسة المالية لأي دولة هي عبارة عن ذلك البرنامج الذي تسطره وتسعى لتنفيذه عن طريق استخدام مصادرها الإرادية وبرامجها الإنفاقية، من أجل تحقيق مجموعة من الأهداف كالعمالة واستقرار معدلات النمو، وتجنب بعض الاختلالات الاقتصادية (البطالة، التضخم).

2-1- النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (2004-2014).

تميزت السياسة الانفاقية في الجزائر خلال الفترة 2004-2014 بنمو الإنفاق العام سواء نفقات التسيير أو نفقات التجهيز وهو ما يعرف بالسياسة الانفاقية التوسعية، ويتعلق نمو الإنفاق العام وارتفاع معدلاته بالتطورات الاقتصادية والاجتماعية لهذه المرحلة، وأهمها الارتفاع الملحوظ في أسعار النفط، ويتم تبيان ذلك من خلال الجدول (3-6).

الجدول (3-6): تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (2004-2014).

الوحدة: مليار دج.

السنة	نفقات التسيير		نفقات التجهيز		النفقات العامة
	النفقات	نسبتها إلى إجمالي النفقات%	النفقات	نسبتها إلى إجمالي النفقات%	
2004	1251.1	66	640.7	34	1891.8
2005	1245.1	61	806.9	39	2052
2006	1437.9	58	1015.1	42	2453
2007	1673.9	53	1434.6	47	3108.5
2008	2217.7	52	1973.3	48	4191
2009	2300	52.4	1946.3	44.3	4246.3
2010	2659	58.2	1807.9	39.6	4466.9
2011	3897.2	65.1	1974.4	33.1	5871.6
2012	4782.6	67.8	2275.5	33.2	7058.1
2013	4204.3	67.9	1887.8	30.5	6092.1
2014	4714.1	67.9	2941.71	32.1	7655.81

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على تقارير Cnes 2005، تقارير بنك الجزائر، 2008،2013

من الجدول أعلاه يتبن أن حجم النفقات العامة لسنة 2004 قدرت بـ 1891.8 مليار دينار جزائري، حيث ارتفعت إلى 4246.3 مليار دينار لسنة 2009، وذلك راجع إلى البرنامج التكميلي لدعم النمو، واستمرت بالزيادة لتصل إلى 7655.81 مليار دينار سنة 2014، ويرجع السبب في إطلاق برنامج توطيد النمو الاقتصادي الذي لا يقل أهمية عن سابقه، وتسعى الحكومة من خلال هذه الزيادة في حجم نفقات التسيير والتجهيز إلى تحقيق التوازنات الاقتصادية الكلية، ودعم القطاعات المختلفة وبذلك يؤدي إلى تحقيق النمو الاقتصادي.

2-2- الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة (2004-2014).

يتطلب من الدولة البحث أكثر عن مصادر الإيرادات لتغطية النفقات العامة، وإلا سوف ينعكس ذلك مباشرة على عجز الموازنة العامة، وارتفاع معدلات التضخم، وهذا يطلب معرفة السياسة الايرادية المنتهجة طيلة فترة الدراسة والجدول (3-7) يوضح تطور مصادر الإيرادات العامة في الجزائر.

الجدول (3-7): تطور الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة (2004-2014)

الوحدة :مليار دينار جزائري.

السنة	الإيرادات الجبائية		الإيرادات الغير جبائية		الإيرادات العامة
	الجباية البترولية	الجباية العامة	عادية	استثنائية	
2004	1570.1	580.4	72.1	6.5	2229.7
2005	2352.7	640.4	83.8	5.7	63082
2006	2799	720.8	119.7	0.3	3639.8
2007	2796.8	766.7	116.4	7.9	3687.8
2008	4088.6	965.2	136.6	0.1	5190.5
2009	2412.7	1146.6	116.7	00	3676
2010	2905	1298	189.8	0.1	4392.9
2011	3979.7	1448.9	274.8	00	5703.4
2012	4184.0	1984.3	242.9	0.1	6339.3
2013	3678.1	1908.6	246.4	00	5940.9
2014	1571.73	2018.5	2640.45	0.1	4218.18

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على تقارير Cnes 2005، تقارير بنك الجزائر 2004 ،2008 ،2014.

يتضح لنا من البيانات السابقة أن هناك تزايد للإيرادات العامة خلال الفترة المدروسة، ففي سنة 2004 قدرت الإيرادات العامة بـ 2229.7 مليار دينار جزائري، ليرتفع غلافها المالي إلى 3676 مليار دج في سنة 2009، وتواصلت هذه الزيادة لتصل إلى 4218.18 مليار دج سنة 2014، وذلك بسبب إطلاق برامج تنموية في تلك الفترة من اجل تغطية نفقاتها.

كما تبين لنا أن الجباية البترولية تلعب دورا هاما في إيرادات الموازنة العامة، والتي عرفت ارتفاعا خلال فترة الدراسة، باستثناء سنوات الأزمة المالية التي مست الاقتصاد العالمي ككل والتي نتج عنها انخفاض أسعار النفط سنتي 2009-2010، مما يعكس هشاشة

الاقتصاديات المعتمدة على نوع واحد من الإيرادات، وذلك يفسر مدى حساسية الاقتصاد الوطني اتجاه تقلبات أسعار النفط.

2-3- الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (2004-2014).

تمثل كل من النفقات العامة والإيرادات العامة بندي الموازنة العامة للدولة، والتي نستعملها للتدخل والتأثير على النشاط الاقتصادي، وباعتبار أن الإيرادات البترولية تشكل الجزء الأكبر لإيرادات الموازنة العامة، فإن العجز أو الفائض في الموازنة العامة يكون مرهون وإلى درجة كبيرة بالارتفاع أو الانخفاض في أسعار النفط في الأسواق الدولية، الذي يظهر فيه العجز في الموازنة العامة خلال الفترة المدروسة 2004-2014، وذلك ما يتم توضيحه في الجدول (3-8).

الجدول (3-8): تطور رصيد الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة(2004-2014).

الوحدة: مليار دينار جزائري.

السنوات	رصيد الميزانية	نوع رصيد الميزانية
2004	273.4	عجز
2005	340.4	عجز
2006	611	عجز
2007	1143	عجز
2008	800.9	عجز
2009	570.3	عجز
2010	74	عجز
2011	63.5	عجز
2012	718.8	عجز
2013	151.2	عجز
2014	3437.62	عجز

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات وزارة المالية (المديرية العامة للميزانية)، بنك الجزائر، الديوان الوطني للإحصائيات (ONS).

نلاحظ أن الموازنة العامة في الجزائر مرت بعدة تطورات غلب عليها العجز المستمر لعدم قدرة الإيرادات العامة ملاحقة التزايد المستمر في حجم النفقات العامة، وذلك بسبب إطلاق البرامج التنموية، حيث أن رصيد الموازنة العامة عرف انخفاضا ليسجل عجزا قدره (273.4) مليار دينار سنة 2004، وفي عقب سنة 2008-2009 استمر العجز ليصل إلى ما يقارب 570.3 مليار دينار، وذلك بسبب انهيار أسعار النفط الذي أثر بالسلب على رصيد الموازنة العامة ليصل إلى (3437.62) في سنة 2014.

المطلب الثالث: واقع التنسيق بين السياستين النقدية والمالية في الجزائر

يرتبط التنسيق بين السياستين النقدية والمالية بمجموعة من الشروط والتي منها مدى استقلالية البنك المركزي (بنك الجزائر)، ضف إلى ذلك عدم اقتراض الحكومة من البنك المركزي لتمويل العجز في الموازنة العامة (التمويل التضخمي)، كما يعتبر التضارب في الأهداف وفي الإجراءات المتخذة من طرف السياستين أحد أسباب انعدام التنسيق.

إن معالم التنسيق بين السياستين النقدية والمالية بدأت تتجسد في الأفق بعد صدور قانون 90-10 وتطورت أكثر بصدور الأمر 03-11، الذي أكد على درجة عالية من الاستقلالية للبنك الجزائري في أداء سياسته النقدية ومن ثم تعزيز صلة التعاون والتشاور بين السلطتين النقدية والمالية، والتي أخذت تتضاعف أكثر فأكثر كلما زادت درجة استقلالية بنك الجزائر على الضغوطات السياسية والاجتماعية التي تفرضها السلطة المالية (الحكومة) [1].

لكن كل هذا لا يمنعنا من القول أن استقلالية بنك الجزائر هي استقلالية نسبية وليست مطلقة، بسبب تدخل الحكومة في قرارات مجلس النقد والقرض من خلال المادة 63 من القانون 03-11 التي تسمح للحكومة ممثلة في وزير المالية في طرح تعديلات على قرارات مجلس القرض والنقد.

كما فوض القانون 90-10 ومن بعد الأمر 03-11 المتعلقان بالنقد والقرض لبنك الجزائر الإشراف على السياسة النقدية ومتابعتها تنفيذها، ومنح القانون مجلس النقد والقرض السلطة الكاملة في اتخاذ القرارات اللازمة والضرورية للتحكم في العرض النقدي والرقابة عليه، والحفاظ على استقرار الأسعار، كما أن شروع بنك الجزائر منذ سنة 2001 في إصدار التقارير السنوية حول الوضعية الاقتصادية والنقدية سمح بتقدير أهداف السياسة النقدية بوضوح[2].

[1] –موسى بوشنت، إشكالية التوفيق بين السياسة النقدية والسياسة المالية في ضبط التوازن الاقتصادي، رسالة ماجستير، (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة بومرداس،2010، ص 254.

[2] –فوضيل رايس، المرجع نفسه، ص 203.

المبحث الثاني: طبيعة العلاقة بين التضخم والبطالة في الجزائر خلال الفترة(2004-2014)

إن تقييم أداء أي اقتصاد في العالم يتحدد من خلال المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية المحققة على المستوى الكلي، كما أن فعالية أدوات السياسة الاقتصادية مرهونة بتوفير المناخ الاقتصادي الملائم لأجل تحقيق الاستقرار، هذا الأخير الذي لا يكون إلى عن طريق تصحيح كل الاختلالات سواء الداخلية أو الخارجية التي قد تصيب أي اقتصاد في العالم، وسوف نحاول من خلال هذا المبحث تقييم أداء التنسيق بين السياستين النقدية والمالية لأجل تصحيح هذه الإختلالات في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2004-2014.

المطلب الأول: تقدير العلاقة بين التضخم والبطالة في الجزائر(2004-2014).

سوف نقوم باستخدام البيانات السابقة حول معدل البطالة ومعدل التضخم في الجزائر للحصول على تقدير للعلاقة بين المتغيرين خلال فترة طولها 11 سنة 2004-2014، من خلال الجدول التالي ثم نقوم برسم شكل الانتشار للبيانات.

حيث ان:

x: تمثل معدل البطالة.

y : تمثل معدل **التضخم**.

الجدول(3-9): 52014-2004معدلات التضخم والبطالة في الجزائر خلال الفترة

الوحدة: نسبة مئوية

السنوات	معدل البطالة	معدل التضخم
2004	17.6	3.56
2005	15.2	1.64
2006	12.2	2.53
2007	13.8	3.51
2008	11.3	4.46
2009	10.2	4.78
2010	10.0	3.91
2011	10.0	4.52
2012	11.0	8.89
2013	9.8	3.26
2014	9.4	2.9

المصدر :من إعداد الطالبة بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر

الشكل (3-1):منحنى فليبس في الجزائر خلال الفترة 2004-2014.

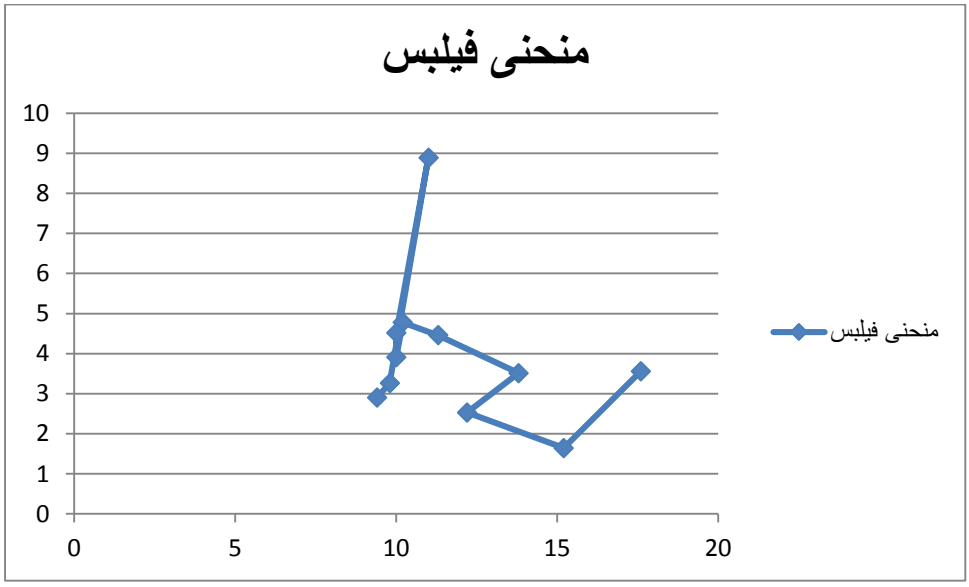

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على البيانات االسابقة.

من خلال المنحنى البياني نجد أن العلاقة بين معدلي البطالة والتضخم هي علاقة عكسية وغير خطية هذه العلاقة التي تمثل منحنى فيليبس في الجزائر خلال فترة الدراسة التي طولها 11سنة من سنة 2004 الى سنة 2014.

نقوم بتقدير معادلة منحنى فيليبس في الجزائر عن طريق الحصول أولا على مقلوب قيم المتغير X الذي نرمز له ب X* وحساب المتوسطات والمجاميع كما هو موضح في الجدول(3-10).

الجدول(3-10): حسابات منحنى فيليبس

السنوات	معدل x البطالة	معدل y التضخم	X*=1/X	$y=Y-\bar{Y}$	x*	yx*	x^{*2}
2004	17.6	3.56	0.28	5.74	-0.01	-0.05	0
2005	15.2	1.64	0.61	3.34	0.31	1.03	0.09
2006	12.2	2.53	0.40	0.34	0.10	0.03	0.01
2007	13.8	3.51	0.28	1.94	-0.01	-0.01	0
2008	11.3	4.46	0.22	-0.56	-0.07	0.03	0
2009	10.2	4.78	0.21	-1.66	-0.09	0.14	0
2010	10	3.91	0.26	-1.86	-0.04	0.07	0
2011	10	4.52	0.22	-1.86	-0.07	0.13	0
2012	11	8.89	0.11	-0.86	-0.18	0.15	0.03
2013	9.8	3.26	0.31	-2.06	0.01	-0.02	0
2014	9.4	2.9	0.34	-2.46	0.05	-0.12	0
	11.86	3.99	0.29				

المصدر: من إعداد الطالبة باستخدام البيانات السابقة

ومن خلال المعطيات السابقة نستنتج دالة الانحدار الخطي البسيط بالإعتماد على ما يلي:[1]

[1]- نصيب رجم، الاحصاء التطبيقي، الجزائر، دار العلوم للنشر والتوزيع، 2011، ص 16-18.

$$Y_i = A + BX_I \quad \text{.....(1-3)}$$

حيث ان :

$$X^* = \frac{1}{X} \qquad \overline{X}^* = \frac{\sum X^*}{n} \qquad \overline{X}^* = \frac{3.24}{11} = 0.29$$

$$\overline{X} = \frac{\sum X}{n} \qquad \overline{X} = \frac{43.96}{11} = 3.99$$

$$\overline{Y} = \frac{\sum Y}{n} \qquad \overline{Y} = \frac{127.5}{11} = 11.59$$

$$\hat{b} = \frac{\sum yx^*}{\sum x^{*2}} \qquad \hat{b} = \frac{1.29}{0.13} = 9.92$$

$$\hat{a} = \overline{Y} - \hat{b}\overline{X}^* \qquad \hat{a} = 3.99 - 9.92 \times 0.29 = 1.11$$

$$y = Y - \overline{Y}$$

$$x^* = X^* - \overline{X}^*$$

وبالتعويض في المعادلة رقم 3-1 نجد :

$$\mathbf{Y = 1.11 + 9.92\left(\frac{1}{X}\right) + u}$$

والمعادلة أعلاه تمثل تقدير لمنحنى فيليبس في الجزائر خلال الفترة 2004–2014، وهي تعبر عن العلاقة العكسية بين التضخم والبطالة أي كلما زادت البطالة انخفض التضخم، وأن الحد الأدنى الذي لا ينخفض معدل البطالة دونه في الجزائر مهما ارتفع معدل التضخم هو 1.11% تقريبا.

المبحث الثالث : التنسيق بين السياستين النقدية والمالية في معالجة الاختلالات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة(2004–2014)

إن تقييم أداء أي اقتصاد في العالم يتحدد من خلال المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية المحققة على المستوى الكلي، كما أن فعالية أدوات السياسة الاقتصادية مرهونة بتوفير المناخ الاقتصادي الملائم لأجل تحقيق الاستقرار، هذا الأخير الذي لا يكون إلى عن طريق تصحيح كل الاختلالات سواء الداخلية أو الخارجية التي قد تصيب أي اقتصاد في العالم، وسوف نحاول من خلال هذا المبحث تقييم أداء التنسيق بين السياستين النقدية والمالية لأجل تصحيح هذه الإختلالات في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2004–2014.

المطلب الأول: واقع التنسيق بين السياستين النقدية والمالية لمواجهة التضخم خلال الفترة(2004 –2014)

إذا كان الوضع الاقتصادي يعاني من ضغوط تضخمية♦[1] تتمثل في قصور جانب العرض الكلي من السلع والخدمات عن الطلب الكلي بسبب بلوغ الاقتصاد مستوى التشغيل الكامل للموارد بحيث يتعذر زيادة حجم الإنتاج، لذلك تسعى السياسة الاقتصادية العامة للدولة إلى تخفيف حدة الضغوط التضخمية من خلال إجراءات موجهة نحو خلق التوازن بين الطلب الكلي والعرض الكلي، فإن اعتماد كل من السلطتين النقدية والمالية على مزج السياستين ينتج عنه احتواء للأزمة وتحقيق توازن اقتصادي عند مستوى التشغيل الكامل والقضاء على الفجوة بين الناتج المحلي والإنفاق العام، ويمكن حصرها في الجوانب التالية:[2]

- تخفيض حجم السيولة وحجم المعروض النقدي من خلال البنك المركزي لأدوات السياسة النقدية في تقليص حجم الائتمان المصرفي الذي تقدمه المصارف مما يفضي إلى تقليص حجم الإنفاق أو الطلب الكلي.

♦**التضخم**:يمكن تعريف التضخم بأنه الارتفاع المستمر والمؤثر في المستوى العام للأسعار في الاقتصاد.

[1]–احمد بركات ، مدخل الى علم الاقتصاد، الجزائر، دار بلقيس للنشر، 2014، ص134–135.

[2]–محمد ناظم نوري الشمري، المرجع نفسه، ص 461–462.

- تقليص حجم القروض المصرفية إلى الأفراد أو المصارف أو قيام الحكومة بالاقتراض من الأفراد بهدف تقليص حجم السيولة مما يؤدي إلى تخفيض حجم الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري (الطلب الكلي).
- تخفيض مستويات الإنفاق الحكومي بشقيه الاستثماري والجاري لتخفيض حجم الدخول ومن ثم تخفيض حجم الإنفاق.
- زيادة مستويات الإيرادات الحكومية من خلال زيادة مقدار الضرائب بنوعيها المباشر وغير المباشر، وتخفيض حجم المدفوعات الحكومية الانتقالية.

الجدول (3-11): تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (2004-2014).

الوحدة: النسبة المئوية.

السنة	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
معدل التضخم %	3.56	1.64	2.53	3.51	4.46	4.78	3.91	4.52	8.89	3.26	2.9

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على: منشورات وزارة المالية لسنة 2008، تقارير بنك الجزائر2013،2010،2006،2002.

من خلال ما تم استعراضه في الجدول(3-11) نلاحظ أن معدل التضخم في سنة 2004 يصل إلى 3.56 %، حيث استمر في الزيادة ليصل إلى 4.78 % في سنة 2009، والسبب في الارتفاع راجع إلى نمو الكتلة النقدية، وسبب الزيادة في هذا الأخير هو الزيادة في الأرصدة النقدية الصافية الخارجية، وكذا تعد انطلاق البرنامج التكميلي لدعم النمو، 2010-2014 أخذت معدلات التضخم في الانخفاض ليسجل 3.91 % سنة 2010، واستمرت الزيادة ليصل إلى 8.89 % سنة 2012 وهو الأكبر منذ 15 عاما، وذلك بسبب الزيادة في عجز الموازنة العامة والنمو الكبير في الكتلة النقدية، حيث انخفض معدل التضخم ليصل إلى 2.9 % سنة 2014، وذلك بسبب قيام بنك الجزائر باعتماد أداة جديدة للسياسة النقدية تمثلت في استرجاع السيولة، بهدف استرجاع أكبر قدر ممكن من السيولة المستقرة في المصارف لمواجهة معدل التضخم الذي شهدته سنة 2012.

المطلب الثاني: واقع التنسيق بين السياستين النقدية والمالية لتخفيض البطالة خلال الفترة (2004-2014).

لم تكن هناك مساهمة في تخفيض البطالة* من طرف السياستين النقدية والمالية خلال فترة الإصلاحات الاقتصادية حتى إلى بداية الألفية في تخفيض معدلات البطالة واستحداث مناصب شغل جديدة، ويرجع السبب في ذلك إلى السياستين النقدية والمالية المتبعة من طرف الحكومة، فلقد اتبعت الجزائر سياسة نقدية ومالية انكماشية المطبقة إلى غاية نهاية برنامج التعديل الهيكلي، والتي كانت تبحث عن الاستقرار الاقتصادي وذلك بإتباع سياسة خفض الطلب والتحكم في معدلات التضخم، هذا الأخير انعكس بالسلب على الاستثمار، العمالة، ومعدل النمو الاقتصادي، وقد ظلت معدلات البطالة مرتفعة طيلة فترة الإصلاح الاقتصادي كما هو مبين في الجدول (3-12).

الجدول (3-12): تطور معدلات البطالة خلال الفترة (2004-2014).

الوحدة: النسبة المئوية.

السنة	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
معدل البطالة %	17.6	15.2	12.2	13.8	11.3	10.2	10.0	10.0	11.0	9.8	9.4

المصدر: إعداد الطالبة بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر 2008-2013.

من خلال ما تم استعراضه في الجدول نجد أنه في سنة 2004 كان معدل البطالة يصل إلى 17.6 %، حيث أنها بدأت بالانخفاض إلى 10.2 % سنة 2009 وذلك بعد إطلاق البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي، وكذا برنامج المخطط الائتماني التكميلي اللذان تمثل فيهما النظرية الكينزية (السياسة المالية) المرجع الأساسي لاحتواء البطالة من خلال تنشيط العجلة الاقتصادية بزيادة حجم المشاريع الاستثمارية، مما تؤكده الزيادة الكبيرة في حجم النفقات

* **البطالة:** تعرف بأنها التوقف الإجباري لجزأ من القوة العاملة في القتصاد، والمقصود بالقوة العاملة هو عدد السكان القادرين على العمل مع استبعاد الأطفال والعجزة، [1] المرجع نفسه، ص 134.

العامة فترة تنفيذ البرنامجين (2001–2014)، وفي ظل البرنامج التنموية استمرت البطالة بالانخفاض لتصل إلى 9.4 % سنة 2014.

وبالنسبة لمعدلات البطالة فقد كانت هذه الأخيرة خلال مرحلة التسعينات مرتفعة جدا، ومع الألفية الثالثة بدأت في الانخفاض نسبيا، وهذا نتيجة لإتباع السياسة النقدية والمالية التوسعية المتبعة من قبل الجزائر خلال مرحلة إنطلاق برنامجي الإنعاش ودعم النمو الاقتصاديين من خلال التوسع في المشاريع الاستثمارية في مختلف المجالات والشروع كذلك في المشاريع الكبرى المتعلقة بالبنية التحتية، كل هذه الظروف إنعكست إيجابا على امتصاص البطالة خلال هذه المرحلة.

ملخص الفصل

أمام التحديات التي تمثلت في التغيرات الكبيرة التي عرفتها الوضعية النقدية والمالية في الجزائر خلال السنوات الأخيرة التي تميزت بفائض في السيولة بسبب انطلاق برنامجي الإنعاش والنمو الاقتصادي والذين تطلبا ضخ أموال كبيرة ضف إلى ذلك تداعيات الأزمة المالية العالمية 2008 ومحاولة التصدي لانتقال العدوى للاقتصاد الوطني، هذه الوضعية التي تنبئ بحدوث ضغوط تضخمية.

نظرا لتجنب التغيرات قامت السياستين النقدية والمالية للاستجابة لهذه التغيرات باستحداث وسائل وأدوات جديدة للتحكم في الأسعار، كما شهدت السياسة الإنفاقية في الجزائر توسعا كبيرا في كل من نفقات التسيير والتجهيز والذي أدى لزيادة الطلب على السلع خاصة الاستهلاكية منها والتي تعتبر أهم الأسباب المغذية للضغوط التضخمية في الجزائر.

من خلال دراستنا للتضخم والبطالة في الاقتصاد الجزائري مع بداية الألفية الثالثة الذي وضع كل من السياستين النقدية والمالية أمام تحديات كبيرة من أجل الحفاظ على استقرار الأسعار وتحقيق معدلات عمالة منخفضة، وذلك من خلال التنسيق بين إجراءات السلطات النقدية والمالية لمعالجة الاختلالات الاقتصادية وتحقيق التوازن الاقتصادي في الجزائر.

الخاتمةُ العامةُ

الخاتمة العامة:

من خلال هذه الدراسة حاولنا الوصول إلى مدى تأثير كل من السياسة النقدية والسياسة المالية في ضبط التوازن الاقتصادي، وذلك من خلال التطرق إلى مفاهيم وأدوات وأهداف ونظريات كلا السياستين بالإضافة إلى توضيح العلاقة والترابط بينهما، وكذا مدى التفاعل والتأثير المتبادل بينهما، طبيعة، وفي الأخير تم إسقاط ذلك على الاقتصاد الجزائري للفترة 2004-2014، وبعد تحليلنا للموضوع ومناقشته في ثلاث فصول تمكنا من الوصول إلى تسجيل جملة من النتائج التي بواسطتها يمكننا من الإجابة عن الإشكالية العامة، والأسئلة الفرعية واختبار صحة الفرضيات من عدمها.

نتائج اختبار الفرضيات:

الفرضية الأولى: تتأكد هذه الفرضية لما للسياسات النقدية والمالية من تأثير على التوازن الاقتصادي من خلال تأثيرها على عوامل العرض والطلب، حيث أن كل نماذج التوازن الاقتصادي كنموذج (IS-LM) لم تستثني الدور الفعال للسياسات النقدية والمالية في الفرضيات التي قامت عليها مثل هذه النماذج، كما أن للسياسات النقدية والمالية تأثيرات مباشرة أو غير مباشرة لأدوات كل منهما، على مختلف مكونات ومحددات النشاط الاقتصادي.

الفرضية الثانية: تحقق الفرضية الخامسة نسبيا إذا انه لم يكن هناك تنسيق بين السياستين النقدية والمالية إلا بعد صدور القانون النقد والقرض90-10، الذي بين العلاقة بين السياستين النقدية والمالية والذي ألقى الضوء على وسائل التنسيق والمتمثلة في منح الاستقلالية لبنك الجزائر في إدارته للسياسة النقدية وفصلها عن الخزينة العمومية، فنص القانون 90-10 والأمر 03-11 على إبراز طبيعة العلاقة الموجودة بين السياسة النقدية والمالية وكذا أهمية العمل بالتعاون في تسيير الشؤون النقدية والمالية وهذا ما تأكد في المادتين 56-57 من قانون النقد والقرض 90-10، والمادتين 36-37 من الأمر 03-11. حيث أجبرت الحكومة بالأخذ برأي بنك الجزائر في كل المسائل المالية مع إمكانية هذا الأخير اقتراح التدابير على الحكومة والتي من شانها ان تؤثر على النمو الاقتصادي، إضافة الي إمكانية تمثيل الحكومة في

علاقاتها مع المؤسسات المالية الدولية من خلال عقد الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالمدفوعات والصرف والمقاصة ويتولى مسؤولية تنفيذها. إلا أن كل ما نص عليه الأمر 03-11، في هذا المجال إلا أن التنسيق بين السياستين النقدية والمالية لم يصل إلى درجة الاكتمال ويرجع إلى استقلالية البنك المركزي التي لا تزال استقلالية نسبية.

الفرضية الثالثة: بالنسبة لهذه الفرضية فهي الأخرى تتأكد، لأنه فعلا أصبحت الاختلالات الاقتصادية ميزة الاقتصاديات المعاصرة، وذلك بالنظر إلى التطور التاريخي لمثل هذه المظاهر بفعل النمو المتسارع للابتكارات المالية، والتشابك الاقتصادي ما بين البلدان عن طريق التجارة الخارجية والمعبر عنها بميزان المدفوعات، والتي تسمح بالانتقال السريع لآثار هذه الاختلالات، وتبقى السياسات النقدية والمالية من أهم الأدوات وأكثرها استجابة لخطط مواجهة هذه الاختلالات، عن طريق السياسات المضادة لحالات الركود أو التوسع التضخمي .

النتائج العامة:

توصلنا من خلال دراستنا هذه إلى النتائج التالية:

1-إن بلوغ الأهداف النهائية التي تصبو إليها كل من السياستين النقدية والمالية يتطلب حد للتضارب القائم بينها كما أن بلوغ هذه الأهداف بشكل فعال يتطلب تفعيل أدوات كل من السياستين، فبالنسبة للسياسة النقدية هناك أدوات مباشرة وأخرى غير مباشرة أهمها معدل إعادة الخصم، معدل الاحتياطي القانوني، سياسة السوق المفتوحة، وتتمثل أدوات السياسة المالية في الإنفاق العام، والإرادات العامة، ويختلف واقع هذه الأدوات بين الدول النامية والمتقدمة.

2-أما من خلال تطرقنا للتأثير المتبادل بين السياسة النقدية والسياسة المالية تبين لنا أن هناك تكاملا هاما وقويا بين السياستين لتحقيق الأهداف الاقتصادية بشكل عام والاستقرار الاقتصادي على وجه الخصوص، إذ يعود هذا الترابط بينهما إلى أن مكونات الطلب الكلي تتأثر بمستوى سعر الفائدة السائد من جهة، كما أنها تتأثر بمستوى الضرائب والإنفاق وتغيرهما من جهة أخرى، بالإضافة إلى ذلك تأثرها بطريقة تمويل الفائض أو عجز الموازنة، ويترتب على ذلك بالضرورة وجود تنسيق ما بين السياستين لتحقيق الأهداف وبكفاءة عالية مما يقتضي بالضرورة استخدام مزيج بين السياستين معا.

3- مع بداية الألفية الثالثة أصبح اتجاه السياسة المالية اتجاها توسعيا، يهدف إلى بعث سبل التنمية الاقتصادية من خلال إطلاق برنامجي الإنعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو، أما السياسة النقدية فقد كانت سياسة نقدية صارمة مفادها امتصاص فائض السيولة للتحكم في معدلات التضخم، وتعزز ذلك أكثر عندما ادخل بنك الجزائر سنة 2002 أداة جديدة لامتصاص فائض السيولة وهي أداة لاسترجاع السيولة عن طريق المناقصات.

4-يعد إصلاح السياستين النقدية والمالية احد المحاور الأساسية لبرامج الإصلاح الاقتصادي، وكان قانون النقد والقرض 90-10 نقطة بداية لهذه الإصلاحات، لتعرف بعدها الجزائر سياسة نقدية واضحة المعالم بصدور هذا القانون، استعملنا من خلالها تنسيق بين الأدوات المباشرة والغير مباشرة للتحكم في السيولة النقدية ومراقبة نمو الاقتصاد، وذلك نتيجة الهيمنة التي كانت تفرضها الخزينة العمومية على بنك الجزائر، غير أن هذا التنسيق بين السياستين يسعى الى معالجة الاختلالات الاقتصادية كالبطالة والتضخم في الجزائر.

الاقتراحات:

من خلال كل ما سبق يمكن أن نخرج بالاقتراحات التالية:

1-بالنسبة للسياسة النقدية يستوجب تفعيل الدور الحقيق لهذه السياسة بمنحها أكثر استقلالية، وإدارة أدواتها بشكل حقيق من خلال تفعيل السوق المالي، وعدم جعلها مجرد أداة للإصدار النقدي المشجع على التضخم، ومكافحة الأسباب الهيكلية لهذا الأخير.

2-بالنسبة للسياسة المالية، يجب إعادة توجيه الإنفاق العام من خلال الاهتمام بالمجالات التي تشجع الإنتاجية، وتمكن من كفاءة الطاقة الإنتاجية المتاحة. وبالتالي توجيه السياسة المالية إلى تنشيط وتحفيز العرض الكلي.

3-لابد من تدعيم التنسيق والتكامل بين السياستين النقدية والمالية من خلال إعادة النظر في استقلالية بنك الجزائر التي تبقى نسبية إذا ما قارناها بمعايير استقلالية البنوك المركزية العالمية، وتفعيل لجان التنسيق بين السياستين، بما يجعل بنك الجزائر ووزارة الملية على قدم المساواة في اتخاذ القرارات النقدية والمالية ضمانا للاستقرار الاقتصادي.

4-ضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي من خلال مختلف السياسات الكلية وبالخصوص السياسة النقدية والسياسة المالية، خاصة في الدول النامية لدعم عملية النمو؛

5-بما أن الاقتصاد الجزائري مرتبط بالمحروقات، فان تذبذبات أسعار البترول في الأسواق الدولية تؤثر عليه سلبا، لذا وجب الإدارة الجيدة للإيرادات النفطية على المدى الطويل مما يسمح لها بتقليل التعرض لتقلبات أسعار النفط. والعمل على تنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات وتنويع مصادر الإيرادات العامة للدولة.

6-ضرورة تطوير الأسواق المالية المحلية نظراً لارتباط فاعلية التنسيق بين السياستين المالية والنقدية بدرجة تطور الأسواق المالية، حيث يساهم هذا التطور في توفير بدائل أخرى لتمويل العجز المالي والحد من الاقتراض الحكومي المباشر من البنك المركزي لأغراض تمويل ذلك العجز.

7- تشجيع الصادرات خارج المحروقات عن طريق منح مزايا للمستثمرين وتشجيعهم على التصدير للخارج وبالتالي فك الميزانية والاقتصاد الوطني ككل من أثر التغيرات الخارجية.

آفاق البحث:

لكي لا يعتقد الباحث بأنه قد ألم بالموضوع وأحاط به، فلا شك أن هناك كثير من النقائص التي قد يحتويها هذا الموضوع سواء في جانبه المنهجي أو المعلوماتي أضف بأن الموضوع لم يتناول دراسة قياسية تفصيلية لسياسة النقدية والمالية وهذا لعدم التخصيص في هذا الميدان ونتيجة للجهد ولما آلت إليه دراستنا فقد ارتسمت وتولدت لدى الباحث عدة مواضيع يراها جديرة بأن تكون أولى الإشكاليات والاهتمامات للمواضيع والأبحاث القادمة.

وفي الأخير لا يسعني إلا أن أقول بأن مجهود الفرد مهما عظم قليل، وعلمه مهما خاض ضئيل، لذا أرجو أن يكون هذا البحث فاتحة لبحوث جديدة في هذا المجال، والحمد لله أولا وأخيرا.

قَائمةُ المراجع

قائمة المراجع:

المراجع باللغة العربية:

1. أحمد أبو الفتوح الناقة، نظرية النقود والأسواق المالية، مصر، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، 2001.
2. أحمد أبو الفتوح الناقة، نظرية النقود والبنوك والأسواق المالية، الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة، 2003 أحمد أبو الفتوح الناقة، نظرية النقود والبنوك والأسواق المالية، الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة، 1998.
3. احمد بركات، مدخل الى علم الاقتصاد، الجزائر، دار بلقيس للنشر،2014.
4. أحمد جامع، النظرية الاقتصادية، التحليل الاقتصادي الكلي، الجزء الثاني، بيروت، دار النهضة العربية، 1973.
5. إياد عبد الفتاح النسور، المفاهيم والنظم الاقتصادية الحديثة، ط1، عمان، دار صفاء للنشر والتوزيع، 2013.
6. أيوب سميرة إبراهيم، صندوق النقد الدولي وقضية الإصلاح الاقتصادي والمالي، الإسكندرية، مركز الإسكندرية للكتاب، 2000.
7. بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ط2، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2006.
8. توماس مايرو وآخرون، ترجمة أحمد عبد الخالق، النقود والبنوك والاقتصاد، المملكة العربية السعودية، دار المريخ للنشر، 2004.
9. جمال بن دعاس، السياسة النقدية في النظامين الإسلامي والوضعي، الجزائر، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، 2006.
10. جميل هيل عجمي الجنابي، النقود والمصارف والنظرية النقدية، ط2، عمان، دار وائل للنشر والتوزيع، 2014.
11. حامد عبد المجيد دراز، السياسات المالية، الإسكندرية، الدار الجامعية، 1999.

12.حسن أحمد عبد الرحيم، اقتصاديا النقود والبنوك، مصر، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، 2008.

13.خالد شحادة الخطيب، أحمد زهير شامية، أسس المالية العامة، ط3، عمان، دار وائل للنشر، 2007.

14.رحيم حسين، الاقتصاد المصرفي، ط1، قسنطينة، دار بهاء الدين للنشر التوزيع، 2008.

15.رشيد عبد الحكيم، الاقتصاد الكلي، ط1، عمان، دار البداية ناشرون وموزعون، 2010.

16.رضا العدل، التحليل الاقتصادي الكلي والجزئي، مصر، مكتبة عين شمس.

17.زكريا الدودي، يسري السامرائي، البنوك المركزية والسياسات النقدية، الأردن، دار اليازوري للنشر والتوزيع، 2006.

18.سعد عبد العزيز عثمان، المالية العامة، مدخل تحليلي معاصر، بيروت، الدار الجامعية، 2008.

19.السعيد بريش، الاقتصاد الكلي، عنابة، دار العلوم للنشر والتوزيع، 2007.

20.صالح تومي، مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي، ط3، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2013.

21.صالح صالحي، المنهج التنموي البديل في الاقتصاد الإسلامي، ط1، القاهرة، دار الفجر للنشر والتوزيع، 2006.

22.صالح مفتاح، النقود والسياسة النقدية، مصر، دار الفجر للنشر والتوزيع.

23.ضياء مجيد موساوي، الاقتصاد النقدي، مصر، مؤسسة شباب الجامعة، 2000.

24.طاهر فاضل البياتي، سمارة روحي ميرال، النقود والبنوك والمتغيرات الاقتصادية المعاصرة، ط1، الأردن، دار وائل للنشر، 2013.

25.عباس كاظم الدعمي، السياسات النقدية والمالية، ط1، عمان، دار صفاء للنشر والتوزيع، 2010.

26.عبد الحميد عبد المطلب، السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي، ط1، مصر، مجموعة النيل العربية للنشر، 2003.

27.عبد العظيم حمدي، السياسة المالية والنقدية، دراسة مقارنة، الإسكندرية، الدار الجامعية، ب ت.

28.عبد الله خبابة، الاقتصاد المصرفي، الاسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة، 2008.

29.عبد الله وموفق الخليل، النقود والبنوك والمؤسسات المالية، ط1، الأردن، مركز يزيد الكرك، 2004.

30.عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ط3، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2003.

31.عبد الواحد عطية، الاتجاهات الحديثة في العلاقة بين السياستين المالية والنقدية، القاهرة، دار النهضة العربية، 2003.

32.عديلة العلواني، الميسر في الاقتصاد النقدي، الجزائر، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، 2014.

33.عمر صخري، التحليل الاقتصادي الكلي، ط5، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2005.

34.غالب عوض الرافعي، عبد الحفيظ بلعربي، اقتصاديات النقود والبنوك، الأردن، دار وائل للنشر، 2002.

35.فتح الله لعلو، الاقتصاد السياسي، بيروت، دار الحداثة، 1978.

36.فوزي عبد المنعم، المالية العامة والسياسة المالية، بيروت، دار النهضة العربية، ب ت.

37.محمد الكفراوي عوف، السياسات المالية والنقدية في ظل الاقتصاد الإسلامي، ط2، الإسكندرية، مركز الإسكندرية للكتاب، 2006.

38.محمد بوخاري، الاقتصاد الكلي المعمق، الجزائر، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، 2014.

39.محمد عباس محرزي، اقتصاديات المالية العامة، ط4، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2010.

40.محمد ناظم حنفي، مشاكل تحديد سعر الصرف وتقييم العملات، القاهرة، الهيئة العامة للكتاب، 1999.

41.محمود الوادي وآخرون، الأساس في علم الاقتصاد، عمان، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2007.

42.محمود حميدات، النظريات والسياسات النقدية، الجزائر، دار الملكية للطباعة، 1995.

43.مصطفى يوسف كافي، مبادئ العلم والاقتصاد، ط1، الأردن، دار الحامد للنشر والتوزيع، 2015.

44.مفيد عبد اللاوي، محاضرات في الاقتصاد النقدي والسياسات النقدية، الوادي، مطبعة مزاور، 2007.

45.موسى زواوي، مدخل عام للاقتصاد السياسي، ط1، الجزائر، منشورات الدار الجامعية، 2015.

46.موسى لحلو بوخاري، سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية، لبنان، مكتبة حسين العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، 2010.

47.نصيب رجم، الاحصاء التطبيقي، الجزائر، دار العلوم للنشر والتوزيع، 2011.

الأطروحات:

1.اكن لونيس، السياسة النقدية ودورها في ضبط العرض النقدي في الجزائر (2000-2009)، رسالة ماجستير (منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2011/2010.

2.جمال بن دعاس، التكامل الوظيفي بين السياستين النقدية والمالية، أطروحة دكتوراه منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم الإسلامية، جامعة باتنة، 2002/2001.

3.حمزة علي، فعالية السياسة النقدية والمالية في ظل الإصلاحات الاقتصادية، رسالة ماجستير (منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2002/2001.

4.خالد عبدو الزامل، دور السياسة النقدية في رسم معالم السياسة الاقتصادية الكلية في سوريا، أطروحة دكتورة (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة دمشق، 2005.

5.دحمان بن عبد الفتاح، محاولة تقييم السياسة النقدية ضمن برامج التكييف الهيكلي لصندوق النقد الدولي، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1997.

6.دراوسي مسعود، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الإقتصادي، أطروحة دكتوراه(غير منشورة)، جامعة الجزائر، 2004 .

7.سليم موساوي، فاعلية السياسة النقدية في الاقتصاديات الانتقالية، مذكرة ماجستير(غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007.

8.عبد المجيد قدي، فعالية التمويل بالضريبة في ظل التغيرات الدولية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1995.

9.عصام السيد علي خطاب، التنسيق بين السياسيتين النقدية والمالية وأثره على المتغيرات الاقتصادية الكلية للدول النامية، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة حلوان، مصر، 2004.

10. فريدة بن طالبي، السياسات النقدية والسياسات المالية وعوامل نجاحها، رسالة ماجيستر(غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2002.

11. فوزية خلوط العربي، دور السياسة المالية في تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصاديين في الدول النامية في ظل التحولات الدولية الراهنة، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، 2004/2003.

12. كمال بن يخلف، السياسات النقدية والمالية ومشكلة التضخم، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007.

13. ماجدة مدوخ، فعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في ظل الاصلاحات الراهنة. رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، 2003 .

14. محمد صالح جمعة، السياسة النقدية في سوريا وأثرها على نمو الناتج المحلي الإجمالي، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الاقتصاد، دمشق، 2002.

15. محمد فودوا، السياسة النقدية في ظل اقتصاديات العولمة وأهم الاصلاحات من أجل المسايرة، مذكرة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر،2006.

16. منى كمال سعيد محمد، أهمية التنسيق بين السياستين المالية والنقدية، استعراض تجارب بعض الدول، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة القاهرة، 2007.

17. موسى بوشنت، إشكالية التوفيق بين السياسة النقدية والسياسة المالية في ضبط التوازن الاقتصادي، رسالة ماجستير، (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة بومرداس،2010.

المجلات:

1. إبراهيم عبد الحليم عبادة، السياسة النقدية ضوابطها وموجهاتها في اقتصاد إسلامي، مجلة الواحات للبحوث والدراسات 12 (2011)، غرداية.

2. حدة رايس، دور السوق النقدية في تأمين سيولة النظام المصرفي، مجلة العلوم الإنسانية، العدد التاسع، مارس 2006، جامعة بسكرة، الجزائر.

3. صالح مفتاح وفريدة معارفي، متطلبات كفاءة السوق المالي، مجلة الباحث، العدد 2009/07–2010، ورقلة، الجزائر.

4. مجدوب محوصي، استقلالية البنك المركزي بين قانون النقد والقرض 10/90 والأمر 10/03، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، العدد 16 (2012)، جامعة بشار، الجزائر.

5. محمد زرقون، انعكاسات إستراتجية الخوصصة على الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية، مجلة الباحث، العدد 2009/07–2010، جامعة ورقلة، الجزائر.

6. محمد مسعي، سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو، مجلة الباحث، عدد 2010/10، جامعة ورقلة، الجزائر.

المداخلات:

1. رشيد بلخريصات، فعالية المنظمات الحكومية في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية، الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، الجزائر، ورقلة، 08-09 مارس 2005.
2. مرباح قاصدي، إصلاح النظام المصرف الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة، إصلاح النظام المصرفي، الجزائر، ورقلة 11-12 مارس 2008.

التقارير:

1.بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2006، أكتوبر 2007.

2.بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2007، أكتوبر 2008.

3.بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2008، أكتوبر 2009.

4.بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2009، أكتوبر 2010.

5.بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2010، أكتوبر 2011.

6.بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2012، أكتوبر 2013.

7.صندوق النقد العربي (2001)، دور الحكومات الإنمائي في ظل الانفتاح الاقتصادي، العدد السادس، سلسلة بحوث ومناقشات حلقات العمل، أبو ظبي.

8.محمد لكصاسي، التطورات الاقتصادية والنقدية في الجزائر لسنة 2012 وعناصر التوجه للسداسي الأول من سنة 2013، تدخل محافظ بنك الجزائر أمام المجلس الشعبي الوطني، ديسمبر، 2013.

القوانين و الأوامر:

1- القانون 90-10 المؤرخ في 14 أفريل 1990 والمتعلق بقانون النقد والقرض.

2- الأمر 03-11 المتعلق بالنقد والقرض، المؤرخ في 2003/08/26.

قائمة المراجع باللغة الفرنسية:

1. Bernard Laurens and Enrique G، de la piedra، « coordination of monetary and fiscal policies »، international monetary fund، working paper، n°25، March 1998.
2. Fréderic mishkim، monnaie banque et marchés financières، 7ème édition، France، Pearson édition، 2004.
3. Lain Begg « Running Economic and Monetary union، the challenges of Policy co-ordination »، in Europe Government and Money، the Federal trust for education and Research، 2002.
4. Powel Marszalek « coordination of Monetary and Fiscal Policy، the Poznan University of economics، volume 3، 2003.
5. Sargent، T and Wallce N، some unpleasant monetarist arithmetic ،federal reserve bank of Minneapolis qurtery review ،N3.1981 N°3،1981.
6. Sophie Brana et Michel Gazals، ma monnaie، Paris، dunod، 1997.
7. Thomas Mayer and others، Money، Banking and the economy، New york :w.w Norton and company، 1984.

المواقع الالكترونية:

1-بنك الجزائر , www.bank-of-algeria .

2-الديوان الوطني للإحصائيات ,www.ons.dz.

ملخص:

حاولنا من خلال هذه الدراسة إلقاء الضوء على السياسات النقدية والمالية باعتبارهما من أهم أدوات السياسة الاقتصادية تأثيرا على النشط الاقتصادي، وذلك من خلال التطرق إلى المفهوم، التطورات، الأهداف، والأدوات المستعملة من قبل هذه السياسات لتحقيق الأهداف المرجوة، وكذلك العلاقة التي تربط بين السياسات النقدية والمالية وشروط التنسيق بينهما.

وفي الأخير حاولنا إظهار خصائص الاقتصاد الوطني الجزائري ومراحل تطوره خلال الفترة (2004-2014) والاختلالات التي تعرض لها خلال هذه الفترة كالبطالة والتضخم، ثم سرد أهم التطورات التي مرت بها كل من السياسات النقدية والمالية في الجزائر، وأدواتهما المستعملة للتأثير على النشاط الاقتصادي مع التركيز على فترة الدراسة مابين (2004-2014)، والاستعانة بالجداول الإحصائية وتحليلها والمستقاة من مصادر مختلفة ونفس الشئ بالنسبة للسياسة المالية.

الكلمات المفتاحية:

السياسة الاقتصادية، السياسة النقدية والسياسة المالية، التوازن الاقتصادي، الاختلالات الاقتصادية، التنمية الاقتصادية، التضخم، البطالة.

Abstract:

We have tried through this study shed light on the monetary and fiscal policies as the most important economic policy instruments impact on economic active, through addressing the concept, development, objectives, and tools used by these policies to achieve the desired objectives, as well as the relationship between monetary policy The financial terms of coordination between them.

In the latter tried to show the characteristics of the Algerian national economy and the stages of its evolution during the period (2004-2014) and the imbalances that suffered during this period, such as unemployment and inflation, then the most important developments experienced by both monetary and fiscal policies in Algeria listed, and used their tools to influence economic activity, with a focus between the study period (2004-2014), and the use of statistical tables and analysis derived from different sources and the same thing for fiscal policy.

key words:

Economic policy, monetary policy, fiscal policy, economic balance, economic imbalances, economic development, inflation, unemployment.